جامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر
Université Ahmed Diraia – Adrar – Algérie

كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
تخصص تنظيمات سياسية و إدارية

الفساد السياسي و أثره على التنمية المحلية في الجزائر 2014 - 2019

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص تنظيمات سياسية و إدارية

إعداد الطالبتين:
فجاح كلثوم
العيدي إلهام جنات

تتشكل لجنة المناقشة من:

الرقم	الإسم و اللقب	الرتبة	الصفة
01	عثماني تهامي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
02	هداجي حمزة	أستاذ محاضر ب	مشرفا و مقررا
03	حوتية عفيفة	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الدراسية :2019 - 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه و تعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل
المتواضع و امتثالا لقول الحبيب المصطفى
صلى الله عليه و سلم
" من لا يشكر الناس لم يشكر الله "
فإننا نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ * هداجي حمزة *
الذي تفضل بإشرافه ومتابعته لهاته المذكرة
و على إرشاداته ونصائحه القيمة
كما نشكر الأستاذ: * عثماني التهامي *
الذي كان سندا وعونا أثناء الدراسة
كما نشكر أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة
و كما لا ننسى الأخ * عادل بليلة * لمساهمته
في انجاز هذا العمل
كما نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

© Ladie Lynn

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى بلدي الجزائر مجدا و عزة وافتخارا ، إلى من يريدون الإصلاح في كل مكان

إلى من حملتني في بطنها تسعة شهور وفي ذراعيها ثلاث سنوات

وفي قلبها للأبد إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعاؤها سر

نجاحي و بلسم جراحي أمي الغالية ❖ الزهــراء مازوز ❖ (حفظها الله)

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من كان و لا يزال عظيما

في عطائه، إلى نور الحياة و بهجتها، إلى من يضحي

بالغالي و النفيس من أجلنا أبي الغالي الكريم ❖ الحاج أحمد فجاح ❖(حفظه الله)

إلى سندي و أنسي في هذه الحياة أخواتي الغاليات ❖ عائشة ، رحمة ، زينب ، رقية ❖

و الأخت العزيزة ❖ فاطمة وابنتها زهية ❖

إلى إخواني الغوالي ❖ امبارك ، عبد العزيز، عبد اللطيف و عبد الكريم ❖

إلى نسيباتي العزيزات و أبناء إخواني الحلوين جميعا دون استثناء

خصوصا الكتكوتين

❖ أحمد أمين و نـــــائلة ❖

وإلى جميع أصدقائي دون استثناء

كلثوم

الإهداء

قال ربي : " أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي أن اعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

أهدي هذا العمل في المقام الأول إلى من بلغ الرسالة وأدى الأملنةو نصح الأمة

إلى نبي الرحمة ونور العين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبر والدي العزيز * امين العبدي*.

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء ، إلى القلب الناصع بالبياض ، إلى ينبوع الصبر و التفاؤل و الإمل أمي الحبيبة الغالية

إلى القلب الطاهر الرقيق و النفس البريئة ريحانة حياتي أختي *فراح صبارة *

إلى أخواتي التي لم تلدهن أمي صديقات العمر

*نسرين * سناء * بشرى* كلثوم*

و إلى كل عائلتي* العبدي* و*بن زيان بالأخص*

سناء خديجة* فاطمة* خديجة* جيهان*هبة*

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض البحر واسع مظلم بحرالحياة و في هذه الظلمة لا يضيق ، قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة

إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي:* مولاي زكرياء*منصف* رياض*عبد القادر*مليك*

جنات

المقدمة

مقدمة

يعد الفساد ظاهرة قديمة عرفتها البشرية على مر كل الأزمنة و باستفحال ظاهرة الفساد كمشكلة عامة باتت تواجهها الدول والمجتمعات باعتبارها ظاهرة معقدة ومتشعبة تترابط جوانبها السياسية و الاقتصادية و الإدارية والمؤسسية بالإضافة إلى امتداداتها الثقافية و المجتمعية و هي ظاهرة لا تعترف بالحدود الزمانية ولا المكانية إذ أن وجودها لا يقتصر على مجتمع أو دولة دون أخرى إذ إنه لا وجود على وجه الأرض لذلك المجتمع الفاضل الذي يخلو من الفساد و المفسدين ولقد تزايد الاهتمام بظاهرة الفساد منذ النصف الثاني من الثمانينات أين أخذ حجمه في التفاقم نظرا للآثار السلبية التي خلفها في مجال التنمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و قد كان للمنظمات الدولية الحكومية و الغير الحكومية و خبراء علم السياسة و علم الاجتماع و القانون و الإدارة و الاقتصاد من خلال البحوث و الدراسات العلمية والأكاديمية نصيب بالاهتمام بالموضوع خاصة في بلدان العالم الثالث و التي تعتبر مجالا خصبا لانتشار الفساد بمستويات عالية و أشكالا مختلفة ذلك ما أكدته التقارير و المنظمات العالمية الناشطة في هذا المجال أن مستويات الفساد تكون أعلى في دول العالم الثالث خاصة منها الإفريقية و العربية بسبب ضعف الديمقراطية و غياب آليات الحكم الراشد و هشاشة أنظمتها السياسية و اعتماد اقتصاد الريع.

و قد ميز الباحثون أنماطا عديدة من الفساد الاقتصادي و الإداري و المالي و السياسي و هذا الأخير يعد أشمل أنواع الفساد و ترجع خطورته لارتباطه بقمة الهرم السياسي باعتباره المعبر عن الممارسات الفاسدة التي يقوم بها أصحاب القرار و الجزائر على غيرها من البلدان النامية تقبع تحت سلطة الفساد السياسي الذي شمل القطاعات و المؤسسات الحكومية الذي يعيق عملية التنمية فيها بالإضافة إلى العديد من الأزمات التي شهدتها الدولة على جميع الأصعدة ما أدى إلى فشل السياسات التنموية حيث بلغ الفساد السياسي في الجزائر مستويات قياسية ما عرقل للوصول إلى تنمية تمكنها من توفير احتياجات الأجيال الحالية ومتطلبات الأجيال القادمة.

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية :

1- الإحاطة بالموضوع من خلال تحديد مفهوم الفساد السياسي و أنماطه و الأسباب المؤدية لتفشي الظاهرة و الآثار السلبية له التي باتت تعرقل التنمية في الجزائر .

2- **الأهمية العملية :** ربط الظاهرة بالواقع من خلال إعطاء جملة من الحلول لمكافحة الظاهرة على أمل أن يعطي هذا البحث أهمية عملية و يساهم في خلق و تطوير

الوعي الجماعي (الحكومي الشعبي)، بخطورة الظاهرة و بالتالي إيجاد رغبة و إرادة جماعية للحد منه أو مكافحته

أهداف الدراسة :

لكل دراسة هدف و غرض تطمح لتحقيقه و العمل على جعله يتمتع بقيمة علمية ومن خلال هاته الدراسة تهدف إلى

1- تقديم الإطار النظري و المفاهيمي لكل من الفساد السياسي و التنمية المحلية في الجزائر .
2- التعرف على ظاهرة واقعيا بدراستها في الجزائر و إبراز الأسباب التي أدت إلى انتشارها و عواقبها المختلفة على التنمية المحلية .
3- التعرف على جهود بعض الآليات القانونية و السياسة الحكومية في مكافحة الفساد.

الدراسات السابقة

أ- **الدراسة الأولى** : كتاب ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر للباحث " محمد حليم ليمام " الذي قام بدراسة وصفية تحليلية تطرق فيها للعوامل و الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد السياسي في الجزائر و آثاره المختلفة على العديد من المجالات ليخلص في نهاية بحثه إلى أهم الإستراتيجيات المتخذة لمكافحة الفساد

ب- **الدراسة الثانية** : دراسة بعنوان " الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائري ، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق ، من إعداد الطالب ، عبد العالي حاحة تناول فيها ظاهرة الفساد الإداري و ذلك بالتعرف على مظاهرها و أسبابها و سعت الدراسة للكشف على الإستراتيجية التي تبناها المشرع الجزائري في ظل قانون الوقاية من الفساد و مكافحته إضافة إلى دور الآليات الإدارية في الحد من الفساد الإداري إضافة إلى دور أجهزة الرقابة للحد من الظاهرة.

ج- **الدراسة الثالثة:** دراسة بعنوان " أثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر ، (دراسة حالة عين بويحي 2012 -2015)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، من إعداد الطالبة ، عكاشة نوال ، و التي تناولت فيها التعرف على الفساد السياسي في الجزائر و عوامل انتشاره والتي حالت دون تحقيق التنمية المحلية إضافة إلى الاثار المختلفة لانتشاره كما تطرقت إلى مختلف الجهود المبذولة لمكافحته و الحد منه.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع

يكمن سبب اختيار الموضوع لعدة أسباب منها

أ- الأسباب الذاتية :

- كان اختيار الموضوع نتيجة لرغبة ذاتية نظرا للأهمية التي حظي بها موضوع الفساد السياسي في وقتنا الحاضر و انطلاقا من معيشتنا لظاهرة الفساد حيث أصبحت حديث الساعة بالنظر لخطورته .
- الرغبة في الإصلاح قدر الإمكان من خلال المساعدة لوضع حلول و استراتيجيات واضحة و تحديد آليات فعالة لمكافحة الفساد و إرساء قواعد الحكم الراشد لتحقيق تنمية محلية.

ب- الأسباب الموضوعية :

- الوضع الكارثي الذي أصبحت تشهده الجزائر على الساحة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية بسبب استفحال ظاهرة الفساد و انعكاساته السلبية على إعاقة التنمية المحلية
- نقص الدراسات المتخصصة لمعالجة هذا الموضوع
- تقديم إضافة علمية تساعد الباحثين مستقبلا في هذا المجال

حدود الدراسة

أ- الحدود المكانية

ستتناول هذه الدراسة أثر الفساد السياسي على التنمية المحلية في الجزائر.

ب- الحدود الزمانية :

ستتناول الدراسة تأثير الفساد على التنمية المحلية من الفترة 2014 إلى 2019

إشكالية الدراسة:

عرف الفساد السياسي انتشارا واسعا في دول العالم الثالث عامة والجزائر خاصة و ما له من تأثيرات على العملية التنموية و بالتالي رفاهية المواطنين ما جعله محل اهتمام الباحثين و ذلك من أجل تحقيق تنمية وطنية شاملة لرفع المستوى المعيشي في جميع المجالات و على ضوء ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية:

الإشكالية: كيف يؤثر الفساد السياسي في عرقلة مسار التنمية المحلية في الجزائر ؟

التساؤلات الفرعية :

- ما المقصود بالفساد السياسي و التنمية المحلية ؟
- كيف يمكن محاربة الفساد السياسي في الجزائر؟
- ما الإستراتيجية الأنسب لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر؟
- ماهي سبل مواجهة الفساد في الجزائر؟

الفرضيات:

- الفساد السياسي يساهم في تعطيل عجلة التنمية المحلية
- الفساد السياسي حاجز أمام عجلة التنمية المحلية في الجزائر.
- التعامل مع الفساد السياسي في الجزائر يقتضي تخطيط استراتيجي وشفافية في التسيير من أجل القضاء عليه أو التقليل منه.

مناهج و مقتربات الدراسة

1- **المنهج الوصفي التحليلي** : استخدمنا هذا المنهج في الجانب النظري بوصف وتحليل ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر
2- **المنهج التاريخي** : استخدم هذا المنهج في الدراسة من خلال دراسة بروز ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر بعد الإستقلال و التطرق إلى الظروف التي أدت إلى ظهورها في الماضي ولا زالت تؤثر إلى اليوم
3- **منهج دراسة الحالة:** ، استخدم هذا المنهج في الدراسة يجعلها أكثر صلة بالواقع من خلال دراسة ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر و الآثار المترتبة عنه على أبعاد التنمية المحلية
4- **المنهج الإحصائي** : استخدم هذا المنهج في دراستنا من خلال تقديم بعض الإحصائيات المتعلقة بوضع الفساد السياسي في الجزائر.
5- **المنهج المقارن** : استخدم هذا المنهج في الدراسة لمعرفة مدى انتشار الفساد في الجزائر في مختلف المراحل التي مرت بها منذ الاستقلال ز المقارنة بينها.

6- **الإقتراب الوظيفي البنائي:** يساعدنا هذا الإقتراب في دراسة مؤسسات مكافحة الفساد و بيئتها والتفاعلات الموجودة داخلها والنظام الذي يحكمها و الإطار القانوني الذي يحيط بها من خلال الوظائف التي تؤديها كل منظمة .

7- **الاقتراب المؤسسي** يساعدنا هذا المقترب من معرفة :

- الغاية من تكون المؤسسة وهل تستخدم لأغراض نبيلة أو لتحقيق مكاسب خاصة ومدى فعاليتها في مكافحة الفساد في الجزائر
- **الإقتراب النسقي** حيث يتيح لنا هذا النسق معرفة علاقة النظام بمؤسسات مكافحة الفساد في الجزائر و تشخيص الواقع السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي الذي يعاني منه الفساد و مدى تفاعل النظام مع المواطنين و اشراكهم في مكافحة الفساد .
- **الاقتراب القانوني** : يساعدنا هذا على الإعتماد على النصوص القانونية التي تساعد على التقرب أكثر من موضوع الدراسة الخاصة بالفساد و مكافحته

صعوبات الدراسة

- يواجه الباحثون قدرا من الصعوبات و المعوقات تتفاوت وطبيعة موضوع البحث وأهميته و ما على الباحث إلا محاولة تخطي ومواجهة هذه المعوقات و تجاوزها لتحقيق نجاح البحث و الدراسة بصورة علمية ومن أبرز الصعوبات

1- حساسية الموضوع حيث أن التعرض لظاهرة الفساد السياسي هو في حد ذاته صعوبة.

2- لبس الموضوع و افتقاره للمراجع و المصادر ولغة الأرقام و الإحصائيات الدقيقة و عليه فإن ممارسة الفساد تتسم بالسرية فيحول ذلك دون كشف الستار عنها .

3- شمولية البحث و سعته حيث يجمع بين متغيرين أساسيين هما الفساد السياسي و التنمية المحلية لذلك كان لزاما علينا حصر الدراسة و المراجع التي جمعناها حول الموضوع فقط دون التطرق إلى الفساد الإقتصادي أو الإداري أو المالي و إن أشرنا اليه فهو من باب الإضافة فقط دون تحليل.

تقسيم الدراسة

- استدعت دراستنا لهذا الموضوع تقسيمه إلى فصلين اثنين :

الفصل الأول : تناولنا فيه الإطار النظري و المفاهيمي للفساد السياسي من خلال التطرق إلى مفهومه أنواعه مظاهره و أسبابه ثم التطرق إلى ماهية التنمية المحلية بالتطرق إلى مفهومها ، أهدافها ومقوماتها :

الفصل الثاني : يتناول استراتيجيات مكافحة الفساد السياسي في الجزائر و سياسات مواجهته و كذا مجموعة التدابير الإصلاحية ضد الفساد السياسي

الفصل الأول

الفصل الأول : الإطار النظري و ألمفاهيمي للفساد

المبحث الأول: ماهية الفساد السياسي

المطلب الأول: مفهوم الفساد السياسي

إن أحد المشاكل الصعبة في موضوع الفساد هو التعريفات فقد اختلف الباحثون في تحديد التعريف الأنسب للموضوع فنجد احد المدارس تعتقد أن التعريفات المستندة على القوانين والقواعد الرسمية هي أفضل نتيجة في دقتها النسبية واستقرارها,ويرى المثقفون أن القانون يتمتع في بعض الأوقات بشرعية محدودة بحيث أن المفاهيم القانونية تعتقد آن مسالة البعد الاجتماعي والمعاير الثقافية تقدم طرقا أكثر واقعية واتقانا ,ومازال آخرون يعتقدون أن كلا المنهجين يتجاهلان القضايا الأساسية للأخلاق والعدالة في المجتمع ككل بفعل تركيزها على تصنيف السلوك لذلك سيكون من الصعب العثور على تعريف واضح ومقنع في آن واحد –لكن هذا لا يعني عدم وجود تعريفات تعطينا ولو بصورة غير كاملة معنى وتعريف للفساد .

ا–التعريف اللغوي للفساد

1– الفساد في معجم اللغة :

يقال (فسد) الشيء (يفسد)بالضم (فسادا)فهو فاسد و (أفسده) ففسد ,والمفسدة ضد المصلحة[1].

2– الفساد في اللغة العربية:

كلمة فساد في اللغة العربية مصدرا وتعني الإبتداع واللهو واللعب واخذ المال وظلما والجذب والظلم ,وزوال الصورة عن المادة بعد أن كانت حاصلة [2]

وجاء في لسان العرب أيضا "الفساد نقيض الصلاح" و تفاسد القوم ,تدابروا و تقاطعوا والمفسدة خلاف الاستصلاح ومن معانيه الفساد أيضا الجذب والقحط[3]

---

[1] - احمد شلبي,"الفساد السياسي أسبابه وطرق مكافحته سياسيا –ادريا –اقتصاديا-اجتماعيا-الإسكندرية ,والمكتب العربي الحديث ،2012,ص42

[2] - محمد حليم لملم,.ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر

[3] اسامة ظافرعيادة ,الفساد في الارض وموقف الاسلام منها ,دراسة في مفهم الفساد والعادة المعاصرة

3- في اللغات الأجنبية

كلمة فساد (corruption_) في الانجليزية مشتقة من الفعل اللاتيني Rumper بمعنى الكسر ,أي أن شيئا تم كسره وهذا الشيء قد يكون أخلاقيا أو اجتماعيا أو قاعدة إدارية [1].

- وعليه نجد أن المعنى اللغوي لكلمة الفساد في اللغات الأجنبية تعنى بشكل خاص الرشوة إعطائها أو تلقيها ,فيقال صفة الشخص الذي يدفع الرشوة (الراشي) briber صفة الشخص الذي يتلقاها (المرتشي)bribed وصفة الشخص المتورط في الرشوة .هذا بالرغم من أن كلمة رشوة تعبر عنها Bribery بالانجليزية و Pots-de-vin بالفرنسية.

4-الفساد في الشريعة الإسلامية: :أفسحت الآيات القرآنية حيزا هاما لظاهرة الفساد في المجتمع .فقد ورد لفظ الفساد ومشتقاته في (خمسين)50 موضعا من القران الكريم منها:

قال تعالى ((ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كانت عاقبة الذين من قبل كان أكثرهم مشركين))الروم41-42[2]

الفساد في اللغة اصطلاحا

تعريف المشرع الجزائري :

إن مصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري .إذ لم يستعمل قبل سنة 2006.كما لم يجرم في قانون العقوبات .غير أن مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128/04المؤرخ في :19افريل 2004.كان لزاما عليها تكيف تشريعاتها الداخلية بما يتلاءم وهذه الاتفاقية . فصدر قانون الوقاية للفساد ومكافحته

رقم 06-01 المؤرخ في 20فيفري 2006المعدل والمتمم والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره.

وبالرجوع إلى القانون المذكور أعلاه نجد أن المشرع الجزائري انتهج نفس منهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إذ أنه اختار كذلك عدم تعريف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا .بل انصرف إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى صوره ومظاهره وهذا ما تؤكده المادة 02 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. فالفساد هو:كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا

[1] نفس المرجع فالتهميش رقم2 ص.

[2] - القرآن الروم سورة الروم .الآية 42-43.

القانون .و بالرجوع إلى الباب الرابع من نفس القانون أعلاه فإنه يمكن تصنيف جرائم الفساد إلى أربعة أنواع هي:

اختلاس الممتلكات والإضرار بها، الرشوة و ما في حكمها ، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية التستر على جرائم الفساد[1]

-**تعريف البنك الدولي للفساد** وهو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص .وإشارة إلى الفساد إما عن طريق دفع الرشوة والعمولة المباشرة إلى الموظفين و المسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل الصفقات .

أو هو وضع اليد على مال العامة والحصول على مناصب متقدمة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي[2]

-يعرفه هانتنغتون ((سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون على القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة).

-**التعريف الإجرائي للفساد**

يعرف الفساد السياسي على انه الفساد الأخطر لأنه يهدد النظام السياسي واستقراره واستمراريته ويعبر كذلك من صور الإجرام التي ترتكب في الحملات الانتخابية عن طريق شراء الأصوات والتزوير وغيرها[3]

ب- **أنواع الفساد**

-**من حيث الحجم :**

1-الفساد الصغير:ويقصد به فساد الدرجات الوظيفية (الدنيا)وهو الفساد الذي يمارس من طرف فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين إذ نراه ينتشر بين صغار الموظفين وذلك عن طريق استلام رشاوي من الآخرين.

---

[1] حاحة عبد العالي "الاليات القانونية لمكافحة الفساد الادراي في الجزائر ,اطروحة دكتوراء .جامعة محمد خيضر,كلية الحقوق والعلوم السياسية ,قسم الحقوق –تخصص قانون عام .جامعة محمد خيضر .بسكرة 2012-2013-ص25

[2] عكاشة نوال ,اثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر ,دراسة حالة بلدية عين بوبحي(2012-2015)ص18.

[3] هيرات سليمة ، دور المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة نموذجا 2012-2015 كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص سياسة العامة والادارة المحلية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .ص 46

2-الفساد الكبير: ويقصد به فساد الدرجات الوظيفية العليا بين الموظفين والذي يقوم به كبار المسؤولين و الموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية وهو من أهم وأشمل وأخطر لتكليفه للدولة مبالغ ضخمة .

من ناحية الإنتشار:

1- **الفساد الدولي** :وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعا عالميا يعبر حدود الدولة والقارات ضمن ما يطلق عليه بالعولمة ، يفتح الحدود والمعايير بين البلدان وفتح مظلة نظام الاقتصاد الحر.[1]

2- **الفساد المحلي**:وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشاته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لهم الارتباط خارج الحدود مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية.

3- من حيث المجال .معيار مجال الفساد والذي يعتبر من أهم المعايير التي تم الإستناد عليها لتحديد أنواع الفساد ويقسم تبعا إلى :

- **الفساد الإداري:** والذي يعرف بأنه كل ما يرتكبه الموظف العام إخلالا بواجبات وظيفته العامة ويقصد به أيضا مجموعة الإنحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية و كذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.
- **الفساد السياسي**:والذي يقصد به فساد الساسة والحكام ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان وأعضاء المجالس الشعبية والمحلية والمشتغلون

بالعمل السياسي ايا كانت مواقعهم وانتماءاتهم السياسية[2]

3-**الفساد الإقتصادي:** ويتعلق هذا النوع من الفساد من الممارسات المنحرفة و الإستغلالية والاحتكارات الإقتصادية وقطاعات الأعمال التي تستهدف تحقيق منافع عامة اقتصادية خاصة على حساب مصلحة .أو هو الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والقانون كالغش التجاري والتلاعب بالأسعار تهريب الأموال,التهريب الجمركي.

4-**الفساد المالي** :ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية وتتنوع مظاهر الفساد المالي لتشمل غسل الأموال والتهرب الضريبي وتزييف العملة النقدية .

---

[1] محمد حليم ,مرجع سابق .ص46

[2] نوال عكاشة :مرجع سابق ص 21

5-الفساد القضائي:وهو الإنحراف الذي يصيب الهيئات القضائية مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم ومن أبرز صورة المحسوبية الوساطة ,قبول الرشاوى وشهادة الزور.

6-**الفساد الاجتماعي** :وهو الخلل الذي يصيب المؤسسات الإجتماعية التي أوكل لها التمتع بتربية الفرد ومنشئته كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل كما أن التنشئة الفاسدة

تؤدي حتما إلى فساد اجتماعي مستقبلي يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر والإخلال بالأمن العام.

7-**الفساد الأخلاقي:** وهو الفساد الذي يؤدي بالفرد إلى الإنحطاط في سلوكه بصورة لا تجعله يحكم عقله فيستسلم لنزواته ورغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب وينتج عون ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة والسلوكيات المخالفة للأدب.

8-**الفساد الثقافي:**ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي.[1]

-الفساد حسب القطاعات الخدمية

1-الفساد في مجال الخدمات الصحية : وذلك من خلال حرمان الإنسان من سهولة الحصول على الرعاية الصحية ووفرة المستشفيات المؤهلة وتمتد الى عمليات التزوير والغش في الادواية والتجارة بالأعضاء البشرية والأجهزة والمعدات الطبية .

2-**الفساد في مجال التعليم:** يأخذ الفساد في مجال التعليم أشكالا وصورا عديدة: ابتداء من الرشاوى التي تدفع للحصول على مقاعد في المدارس والجامعات الحكومية ومرورا بمبيعات الأدوات المدرسية إضافة إلى اختيار المعلمين الغير مؤهلين والاتجار بالشهادات المدرسية والدرجات العلمية .

3-**الفساد في مجال البيئة** : وفي مقدمة أنماط الفساد في مجال البيئة تأتي ظاهرة التعامل في النفايات النووية التي أصبحت تجارة رائجة لعصابات الجريمة المنظمة وبعض الحكومات الفاسدة

[1] عبد الغنى حاجة ,مرجع سابق .ص

التى تحصل على مبالغ طائلة مقابل استلام ودفن النفايات في أراضيها أو السماح بالمرور أو الانتظار في مياهها الإقليمية.[1]

المطلب الثاني : تعريف الفساد السياسي وأنواعه

1-تعريف الفساد السياسي

يعرف الباحث في علم الاجتماع "ج باديولو"(Badialeau) بشكل عام كظاهرة سياسية ,إذ يميز بين نوعين مما يسميه .الفساد عن طريق تبادل المنافع وفساد عن طريق تبادا اجتماعي والفساد كمقايضة مباشرة ويشترط توفر أربعة عناصر في الفساد مهما كان نوعه [2].

ا-خرق و انتهاك القواعد والمعايير المشتركة لما يعتبر كمصلحة عامة في مجتمع سياسي في زمن ما.

ب-في أطار تبادل غير مشروع بين الأسواق السياسي والاجتماعي والاقتصادي (السوق السياسي يقدم السلطة و المشروعية ,والسوق الاقتصادي يقدم الثروة ,والسوق الاجتماعي يقدم القيم والمراكز والترقية.

ج-مع ومن اجل إعطاء الأفراد والجماعات مواردها للحفاظ على السلطة والتأثير في عمليات صنع القرارات السياسية والإدارية العليا .

د-وتترجم واقعيا بأرباح ملموسة لأطراف المبادلة وامتيازات مادية او رمزية

2-التعريف الملائم لدراسة ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر هو الذي يرى أن((الفساد السياسي هو إساءة استغلال المنصب العام أو الموارد العمومية من طرف الشخص الذي يشغل ذلك المنصب أو يراقب تلك الموارد ,سعيا منه لخدمة أهداف ومنافع خاصة و التى تتعارض مع الأهداف المشتركة والمصلحة العامة بطرق معينة ,منحرفة عن القواعد القانونية والمعاير الأخلاقية السائدة في مجتمع ما وفي وقت ما.

يتضمن تعريفه هنا ستة عناصر هي كالآتي

---

[1] دليل تدريبي ,تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز اليات الشفافية والمساءلة في الادارة المحلية.القاهرة .مركز دعم التنمية والتاهيل المؤسسي .2008.ص18.16.

[2] ليمام ظاهرة الفساد السياسي ص 76

1- إساءة استغلال المنصب العام أو الموارد العمومية كوسيلة للتأثير في علاقات السلطة وتشمل الثروة ، الدخل و استخدام وسائل الإكراه و غيرها
2- الفساد السياسي هو أخطر أنواع الفساد حيث يحظى ممارسوه من النخب و المسؤولين السياسيين بحماية من النظام السياسي تجعله فوق القانون
3- يستغل الفاسدون السياسيون نفوذه السياسي في نهب المال العام حتى لو أدى ذلك إلى تدمير قدرات الدولة ومكتسباتها
4- الفساد السياسي هو فساد النخبة وهم فئة معينة ذات نفوذ هائل
5- الفساد السياسي لا يمكن مكافحته والقضاء عليه من خلال مكافحة وسائل الفساد التقليدية نظرا لنفوذ الأشخاص الذين يقومون به و الحصانة التي يتمتعون بها واستغلال الوسائل القانونية لتبرير وتغطية سرقتهم و نهبهم للمال
6- كما أنه مجموعة تصرفات منحرفة عن قواعد قانونية والوطنية و المحلية والدولية كما أنها غير مشروعة وتتنافى مع القيم الأخلاقية و تعارض قيم النزاهة والشفافية .

-أنواع الفساد السياسي:

لقد وضعت العديد من المعايير لتصنيف أنواع الفساد السياسي قام بها العديد من الأكاديميين والباحثين وتوصلوا من خلالها إلى نتائج ملموسة في تحليل وتفسير ظاهرة الفساد السياسي. ومن هؤلاء الذين قدموا نماذج مختلفة لتصنيف هاته الظاهرة "جونستون" و " س- ريلي S.Riley"و " اكرمان Rose.Ackermen " و" م.ج خان M-H-Khan " وقد حاول كل باحث تصنيف أنواع الفساد بحسب المعايير المذكورة أعلاه مع التركيز على خصوصيات كل مجتمع الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية وهذا ما أبرز من خلال الدراسات التي أجريت في العديد من الدول خاصة في إفريقيا.

النمط	المستوى	الشكل
العرضي	صغار الموظفون بعض الأفراد	الإختلاس ، الرشوة ، المحاباة
المؤسسي	الموظفون العموميون ، رجال الشرطة ، رجال السياسة ، النواب والممثلون والنخبة والبيروقراطية	الرشوة والتزوير والاختلاس و نهب المال العام و الزبونية التعسف في استخدام السلطة واستغلال النفوذ تبادل العطايا السياسية و الرشاوي بصفة كبيرة

النسقي	القيادة الحكيمة ، النخب البيروقراطية ، رجال الساسة ، كل المؤسسات يشمل أغلب جوانب الحياة في المجتمع والدولة	استعمال واسع من اختلاس انتشار المحاباة و الزبونية وضع الأملاك العمومية لخدمة المصالح الخاصة باسم المصلحة العمومية الرشوة المقننة والمنظمة

الجدول 01 : أنواع الفساد من حيث النطاق، المستوى والشكل.[1]

–وبالاعتماد على التصنيف الذي قدمه " س ريلي " راجع الجدول رقم –1 [2]لاعتماده من طرف جل المهتمين بدراسة ظاهرة الفساد السياسي .وحسب ما هو مبين في الجدول فان الفساد ثلاثة أنواع من حيث : النطاق –المستوى –والشكل

أ– **الفساد السياسي من حيت النطاق:** ويتمحور حول:

1– الفساد العرضي (moidental)

ويسمى أيضا الفساد الفردي إذ أن حجمه محدود وممارسته تقتصر فقط على عدد قليل أي يمارسه صغار الموظفين أو أفراد منحرفين .

2– الفساد المؤسسي(Systematic)

أو الفساد النظامي وهو فساد ميزة الحكومات السياسية و الإدارية التابعة للمجتمع المدني ومصالح الأمن و أثاره كبيرة مقارنة بالنمط الأول ومواجهته مكلفة للغاية .

المطلب الثالث

ا–أنواع الفساد السياسي من حيث المستوى:

[1] محمد حليم ليمام ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر ، الأسباب ، الآثار والإصلاح (بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 2011 ص 81

[2] تم الاعتماد لشرح الجدول رقم 1.على دراسة:

-"Sharj.kpunde.Palitical willin Figit camption" in:UNDP.OE CD).Repart of the canference :carrptian and integrity.

1-**فساد القيادة السياسية:** باعتبار أن القيادة ظاهرة معقدة ومركبة تكاد ترفض التحليل العلمي .علق بعض العلماء بقوله بان هناك 03 ثلاث موضوعات على الباحث أن يتجنب أي معالجة لها :الحب والنبوغ والقيادة على حد تعبير الأستاذ "جروبارهلتون".(Ghobard.Haltan)في كتابه بالانجليزية "النبوغ والقيادة في الديمقراطية (1962).... فهي ظاهرة اجتماعية أولا ، فردية ثانيا ونفسية ثالثا ، ونظامية رابعا... فالمجتمع ينقسم إلى قادة وتابعين ..... وهذا يتطلب التفاعل بينهما ....و إذا وقع أي خلل في هذه العملية التأثيرية يقع حتما الفساد السياسي.لان القائد مهما كان نوعه ومستواه – هو المؤثر والمتأثر بهم .من هذا المنطلق فان دراسة القيادة السياسية في الجزائر ليس بالأمر الهين. وان الأمر يزداد صعوبة لما يتعلق بدراسة العلاقة بين هذه القيادة والثروة ,أي مدى مشروعية العلاقة بين أصحاب السلطة والثروة في الجزائر.

-ولقد ساعدت المعطيات الجديدة مطلع التسعينيات لفتح المجال للتعددية السياسية والإعلامية خاصة بعد صدور قانون 1989 و إقرار حرية التعبير -علي خروج موضوع الفساد السياسي والإعلامي إذ شكلت قضايا فساد فئة المسؤولين السياسيين قبل وبعد الاستقلال ومن خلال ما تم الكشف و الإعلان عنه من قضايا الفساد السياسي هو التصريحات التى أدلى بها بعض المسؤولين عبر التحقيقات الصحفية,فقد تبين أن الفساد السياسي على مستوى النخبة الحاكمة اخذ أشكالا جديدة ومظاهر مختلفة يأتي في مقدمتها الفساد المالي كأهم مؤشر على ظاهرة الفساد السياسي إذ كشفت قضية 26مليار دولار التي كشف عنها الوزير الأول السابق الدكتور عبد الحميد ابراهيمي وقضية أنبوب الغاز الجزائر الايطالي وقضايا أخرى كثيرة تورط فيها شخصيات مدنية وعسكرية في فضائح فساد هزت الرأي العالمي الوطني .

ويتلخص قضية 26مليار دولار كأول فضحية فساد سياسي يكشف عنها مسؤول كبير في الدولة,السيد عبد الحميد ابراهيمي بتاريخ 22مارس 1990.تتلخص في تحويل ما قيمته أو ما يفوق 26مليار دولار في شكل رشاوي مابين 1962-1989.وحصوله على هذا الرقم المخيف نتج من حساب بسيط ، فالرشوة تم حسابها بقاعدة 20% من العقود المبرمة مع الدول الأجنبية فالجزائر استوردت ما قيمته 130مليار دولار من الواردات خلال تلك الفترة ، واستنتج ان المبلغ المالي الذي تم تحويله يرتفع إلى 26 مليار دولار -حيث أثارت هذه القضية ضجة سياسية و إعلامية كبيرة وجلبت انتباه الرأي العام الوطني لمسالة الفساد السياسي. و وضعت علامات استفهام .مما دعا لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية للنظر في القضية وحول ما تم التصريح به حولها في ماي 1990 وسلمت تقاريرها إلى الدراسة إلى جانب تقرير بشان الغرفة الوطنية للتجارة في ديسمبر 1990 بعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني عليها.

- إن تزايد فساد القيادة السياسية مع تفاقم أزمة التنمية منذ أواخر التسعينات و أخذت أشكالا متداخلة الحزب الواحد وغياب المشاركة.

2–فساد فئة الناخبين والفساد الحزبي و الانتخابي يشمل فساد فئة المنتخبين ثلاث مستويات وهي:

المنتخبون الذين يشغلون وكالة نيابية و الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية

3– **الفساد النسقي Systemic**

يكون الفساد في هذا الصنف شاملا في الدولة والمجتمع معا.إذ الجميع يتعاطى الفساد فالمؤسسات تخضع لأشخاص فاسدين والعكس صحيح.

هذه الوضعية تجعل محاولات الإصلاح صعبة لان الفساد يعيد إنتاج نفسه كون المؤسسات تتعامل مع الأشخاص الفاسدين وعادة ما تعزي المؤسسات الأخرى على خرق القانون وتشكيل تحالفات بين العناصر الفاسدة [1]

ب–الفساد السياسي من حيث المستوى

ويتمثل فيما يلي:

1–فساد القيادة السياسية :أو شاغلي المناصب العامة أصحاب السلطة والممارسين لها سواء كانوا منتخبين أو معينين وتحديدا السلطة التنفيذية ويسمى الفساد الكبير.

2–فساد الأشخاص الذين يشغلون وكالة انتخابية ,وهم أعضاء الهيئات التمثلية الوطنية أو المحلية من رجال السياسة ويسمى عادة هذا الفساد بالفساد التشريعي –يشمل أيضا المنتخبين في عمليات التصويت –داخل الهيئات التمثلية ومسالة المنافسة الانتخابية .

3–**فساد أعضاء الأجهزة البيروقراطية الحكومية:**

الذين يشغلون وظائف إدارية خاصة الموظفين على أدنى مستوى ويعرف بالفساد الصغير.

الفساد السياسي من حيث الشكل

ويتجسد من خلال:

[1] الموسوعة العربية العالمية ,المجلدعما 11, اعمال المؤسوعة للنشر والتوزيع ص288.

1- الرشوة (Bribery)

وتعنى تقديم شيء له قيمة(مادية أو معنوية)أو الاتفاق على جعل أو فائدة مقابل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفة المرتشي وتأخذ الرشوة صفة سياسية عندما يكون الهدف من دفعها أو تلقيها خدمة أهداف أو الاستفادة من منافع سياسية.[1]

- **الزبونية(Clientelisme)**

منظومة علاقات اجتماعية شخصية وغير متكافئة في آن واحد ويهيمن عليها تبادل الإعانات المفيدة لكلا الطرفين[2]

- **ا لمحسوبية :**

وتعنى اختيار الأفراد للوظائف العامة (السياسية أو الإدارية)لأسباب أخرى عبر الجدارة والكفاءة حيث تدخل اعتبارات الصداقة واعتبارات سياسة أخرى.

- **التأثير واستغلال النفوذ** –وتتمثل في استخدام الموارد السياسية التي يتمتع ويمتلكها صاحب المنصب العام للقيام بأعمال غير مشروعة و التأثير ونهب المال العام.

ويشمل تحويل المال العام لخدمة مصالح شخصية بطرق غير قانونية ويدخل ضمنه كافة أشكال النهب.

- **التزوير**

التزوير كفساد سياسي –لما يتعلق بالتلاعب الانتخابي –فتزوير العملية الانتخابية قبل وبعد إجرائها من الضغط على المترشحين والناخبين لتزوير النتائج. [3]

- **التعسف في استخدام السلطة**

باستعمال السلطة بصفة غير قانونية وتجاوز الحدود التي رسمها القانون لذلك الاستعمال سواء ضد الأفراد أو ضد الأشياء العمومية

- **فساد المنتخبين** : عرفت ظاهرة فساد المنتخبين تذرا منذ عهد الحزب الواحد إذ كان النائب يسعى بكل الطرق والوسائل لتحسين أوضاعه الاجتماعية ,مع إقرار التعددية

---

[1] هاشم الشمريو ايثار الفتلي ، الفساد الاداري و المالي و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية عمان دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع 2011 ص 57

[2] فيليب برو,علم الاجتماع السياسي ,ترجمة عرب صاصيلا-بيروت –المؤسسة الجامعية للدرسات والنشر والتوزيع .1998ص574

[3] موريس دو فرجه ,المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ,(ترجمة جورج سعد)بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1992ص85-96.

أصبح الأمر طبيعيا لاسيما خلال فترة التسعينات في ظل حالة الفوضى السياسية والأمنية والأوضاع الغير دستورية ثم استغلال النفوذ

ومميزات الحصانة البرلمانية لمباشرة أعمالهم الغير مشروعة و التى تحقق لهم ثروات طائلة .وكذلك التلاعب بالمال العام وتبذيره وتلقى الرشاوى إلى جانب محاباة الأقارب.

الفساد الحزبي :

اعتبارا من أن المنتخبين أعضاء في تنظيمات سياسية ومرشحون للإنتخابات ومثل بقية التجارب الحزبية عرفت التجربة الحزبية الجزائرية الفساد وإبراز مظاهره هي الزبانية و الجهوية والمحسوبية والرشوة.

الزبانية:انتشرت هاته الظاهرة في حزب جبهة التحرير الوطني ومختلف التنظيمات التابعة لها منذ عام 1962 وفي ظل التعددية أصبحت ظاهرة الزبونية طابعا مميزا للأحزاب السياسية الكبيرة وعليه طغى العنصر الشخصي على العملية السياسية وعدم الرسمية و الفردانية و الولاءات الشخصية التي تقوم اليوم بدور واضح في النشاط الحزبي مع لجوئها إلى كل ما يؤدي للفساد كحزب التجمع الديمقراطي .

الجهوية والمحسوبية

الجهوية كقيمة فرضت نفسها ودأبت الأحزاب على توظيفيها لكسب أصوات الناخبين فالترشح للانتخابات يخضع لمعيار الجهة ومسالة الجهوية في الجزائر محترمة حتى في خارج الوطن كما هو الحال في فرنسا أثناء الانتخابات التي تشارك فيها.

<u>كرونولوجية الفساد السياسي في الجزائر</u> .

لقد تبين من خلال تحليلنا السابق أن ظاهرة الفساد السياسي تعبر عنها عدة مؤشرات وهذا غير مستويات ثلاثة وهي فساد فئة النخبة و فساد المنتخبين و فساد البيروقراطي و في كل شكل تعبر عنه مظاهر مختلفة وذلك باختلاف الذي تمارس فيه و الآن ستتطرق إلى مراحل التاريخية لتطور ظاهرة الفساد ف الجزائر وذلك من خلال المراحل التي مر بها النظام السياسي الجزائري وهذا منذ الاستقلال إلى اليوم و الواضح من خلال ما ذكرناه سابقا , إن الظروف العامة للنظام شكلت البيئة الملائمة لانتشار الفساد وتطوره وهي بيئة متأزمة سياسيا تجلت في عمق أزمة الشرعية و المشروعية و حدة أزمة عدم الاستقرار السياسي و أزمة الاندماج الوطني و كذا ضعف المشاركة السياسية و جمود الجهاز البيروقراطي الحكومي و كما أنها بيئة متأزمة

اقتصاديا ساهمت فيها سياسات الاقتصاد الوطني المعتمدة على الريع البترولي و ركود التنمية الاقتصادية و الآثار الناجمة عن التبعية الخارجية و الاجتماعية فإن انعدام العدالة التوزيعية وما ترتب عنها من استفحال الاغتراب السياسي و الاختلال في سلم القيم الاجتماعية و فسادها كل هذا إضافة إلى عوامل الخارجية التي لعبت دورا أساسيا و كذا المديونية الخارجية كل هاته العوامل هيأت المناخ المناسب لتداعي ظاهرة الفساد السياسي في الوقت الراهن مما يستدعي التساؤل عن المستقبل .

مرت ظاهرة الفساد عبر المراحل التالية:

- الفساد السياسي في ظل الأحادية (1962-1988) الجزائر بعد الاستقلال من حرب الضروس 1962.
- بعد استقلال الزائر 1962 من ظل الاختلال الفرنسي الذي دام قرن و ربع قرن و الآثار التخريبية و التدميرية كانت واضحة في جميع المجال.

وعليه فإن سنوات ما بعد الاستقلال بوجود بيئة سياسة هشة متأزمة حيث انعدم الاستقرار السياسي بسبب الصراع على السلطة وغياب المؤسسات الدستورية , هذا أمام البيئة الاقتصادية شبه المنعدمة بفعل التخريب الذي تركه الاستعمار وما قام به من نهب للموارد المالية و الثروات المختلفة من المعمرين عشية مغادرتهم من الجزائر .

فنجد قرن وربع القرن اغرق الشعب في الجهل و تدمير البنية الاجتماعية والاقتصاد قد خرب و أصبح التنظيم الإداري منعدما

.... ولم تكن الإمكانيات النقدية و المالية (8.5 مليارات من الفرنكات فقط كانت في الخزينة) ..... و المجتمع لا يزال تحت تأثير الحرب.[1]

- في ظل تلك الظروف فإن الفساد السياسي كان حاضرا إذن فإن أوضاع ما بعد الاستقلال قد شجعت على نمو الفساد و الذي أخذ يشكل تهريب و تحويل الأموال إذ تعد قضية خزينة جبهة التحرير الوطني إذ تضمنت هاته القضية سرقة اموال الجبهة وتحويلها

[1] احمد بن بلة

إلى الخارج وهذه الأموال كانت تمثل حصيلة التبرعات التى قدمتها الدول الأجنبية وخصوصا دول المغرب العربي وتم تهريبها إلى احد البنوك السويسرية (البنك التجاري العربي في جنيف)من طرف بعض قادة الجبهة بين سنوات 1962و 1964وبلغت قيمة الخزينة 43فرنك سويسري .

وقامت الحكومة الجزائرية في عهد هواري بومدين عام1971بخطوات قصد استرجاع تلك الأموال من البنك السويسري إلا انه مجمل 43مليون فرنك سويسري تم استرجاع ما يقارب

أ- الفساد السياسي في المرحلة البومدينية (1965-1979) :

إن مع انطلاق مشاريع البناء في ظل حكم هواري بومدين ظهرت القوة العسكرية التكنوقراطية التي ترأسها كل من ضباط الجيش و البيروقراطية النامية من التكنوقراط . الذين بسببهم تشكلت الطبقة البرجوازية في المجتمع لاستفادتهم من تلك المشاريع بطرق غير مشرعة منذ عام 1965.[1]

بالرغم من أن بومدين كان على علم بفساد المسؤولين لكنه غض الطرق عنهم بسبب الحاجة فقط إلى زيادة نفوذه.

ازدهار الفساد في العهد البومديني و ذلك طبعا نتيجة عملية التصنيع التي خلفت معها العديد من القروض و الأموال الضخمة في فرنسا خاصة فقد وصفها الوزير الأسبق الأول بأنها الفساد الكبير وقد قدم العديد من الأمثلة على ذلك فهذا ما ينطوي تحت الفساد بطبيعة الحال من ازدياد نفقات كثيرة وعقود تجارية لا حدود لها .[2]

إبان اتجاه الحكم البومديني الذي نص على بناء دولة مركزية تدخل تحت انغلاق النظام السياسي ومع عدم تدخل فئات جديدة في الميادين زاد الفساد وتطور رويدا رويدا لأن ذلك أدى إلى إفلاس الدولة بالمقابل ثراء النخبة الحاكمة لأنه لا يحق لأي أحد من الشعب التدخل في ظل المسؤولين عن الدولة ولا السؤال عن طريقة سير هذا النظام المتبع من جهة أخرى الرئيس هواري الذي لم ينطق بحرف خوفا على نفوذه وضياع رفاهية .

و بعد كل هذا الفساد الذي خلقه النظام البومديني هناك من يرى أن السلطة الكاريزمية حالت دون استفحال الفساد عندما قرر القيام بجملة بعد انقلاب 1965 لكن بالرغم من الإصلاحات التي كان عليها إلا أن موت الرئيس بومدين 1978 المفاجئ حالة دون القيام بتلك الحملة.

---

[1] Lhouari Addi .LAlgérie et la démocratie .Op.at p61

[2] توفيق المديني ,المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي(دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب1997,ص6

ب-الفساد السياسي في المرحلة الشاذلية (1979-1988)

بعد تولي الرئيس الشاذلي الحكم في 1979 صمم على أكمل ما كان يريده بومدين بالقيام بتلك الحملة حيث رأى البعض أن هذا كله عبارة عن خطة يريد بها إبعاد منافسيه محمد صالح و عبد العزيز بوتفليقة عن الحكم.

فانتقل النظام من الديكتاتورية الفردية إلى التسلط البيروقراطي الجماعي الذي نتج عنه تعزيز مكانة الطبقة البرجوازية لتصبح لديها السيطرة على جميع القوانين.

وطبعا في بداية الثمانينات انتشر الفساد الخفي عبر قنوات التجارة الخارجية والصفقات المبرمة للتمويل بالسلع الاستهلاكية واستغلال المناصب العسكرية للاستفادة من السياسة الاستهلاكية الجديدة, فكانت تستخدم الرشوة لدعم مواقع رأس المال المحلي المرتبط بالتجارة الخارجية.

وأمام تغييب دولة القانون و الانغلاق على النظام الدولي أخذ الفساد مجراه في نواح مختلفة من الدولة ومع هبوط أسعار النفط في السوق العالمية عام 1986 نتجت أزمة اقتصادية مع تراكم مطالب الشعب و الإفلاس القريب فجر بداية تشرين الأول 1988 التي كان شعارها وضع حد للفساد الحزب الواحد والمبادرة بالإصلاح.

وبهذا كله أفقد الفساد هيبة الدولة و حافظ على النظام الأحادي الذي تستفيد منه الأطراف الفاعلة لأن منطق السلطة ظل بعيدا عن العقلانية و بالتالي فشل الانفتاح السياسي و الاقتصادي مرة أخرى.

ج- الفساد السياسي في المرحلة الانتقالية (1989-1995)

دخلت الجزائر منذ عام 1989 في مرحلة انتقالية إلى غاية 1995 و كاختصار لما شهدته هذه المرحلة من أحداث أنها عرفت تطورا كبيرا و رهيبا للفساد لأن ليس فقط الطبقة الحاكمة كانت معنية بذلك و إنما حتى الذي كان له رغبة في الوصول إلى الحكم في حين أن الشعب لم يعد يبالي بأي عقوبات أو تهديد قضائي لأن الجميع فقد الثقة في الدولة ومؤسساتها.

وبعد تولي الرئيس الراحل "مجمد بوضياف" الحكم بعد الشاذلي قرر وضع حد للفساد بعد أن فهم طبيعة الذي يسري داخل دولته فقرر عزل كل السياسيين الذين استفادوا من منافع النظام لاسترجاع ثقة الشعب في الدولة مرة أخرى.

ولكن اغتيال بوضياف عام 1992بع د ستة أشهر من توليه الحكم حال دون تحقيق الهدف العام المتمثل في وضع حد عام للفساد السياسي

فلقد أعطت عملية اغتياله عدة دلالات و كشفه عدة حقائق وهي كالتالي :

- **أولا:** أن بسبب فتح محمد بوضياف لملف الفساد الذي مس العديد من المسؤولين في الجيش أسرعوا في الإجهاز عليه قبل أن يفتضح أمرهم .
- **ثانيا:** أن إدراكه لطبيعة الفساد وتفطن المافيا السياسية سارع في موته من طرف تلك المافيا التي أدركت خطورة بقاء محمد بوضياف على مصالحها.

وهكذا انتشر تهريب الأموال إلى الخارج فيما يقارب 16.77 مليار عام 1992 وتبييضها فلقد شهد الفساد إبان المرحلة الانتقالية نموا كبيرا بدءا من عهد بومدين الذي لم يكن ظاهرا إلى أن وصل إلى هذه المرحلة و انتقل إلى العلن ليصبح فسادا معمما و منظما تعبر عنه مافيا سياسية ومالية و شبكات الفساد.

د- الفساد السياسي بعد المرحلة الانتقالية (1995-2003)

إن بانتخاب الرئيس "اليمين زروال" في 6 نوفمبر 1955 و إجراء الانتخابات والتشريعية في 6جوان 1997 انتهت حالة الفراغ المؤسساتي حيث أرادت السلطة أن تفتح الرأي العام بعودة المسار الديمقراطي وبالفعل العملية السياسية هذه المرة تمت بقيادة الطبقة الحاكمة وبشدة فكل ذلك نتج عنه استمرار في تلك الأزمة السياسية الحركية و ما ترتب عنها من أثار اجتماعية وخيمة سمح للفاسد بأن يتخذ وقت مضى.

فأمام تلك الظروف لم يكن للفساد إلا أن ينمو أكثر ويتكاثر داخل المجتمع المدني , ويعود تنامي مختلف مظاهر الانحراف إلى انغلاق النظام السياسي أكثر من أي وقت مضى.

فراح زروال يعلن مواجهة الفساد في إطار سياسة جديدة , فانشأ هيئة لمكافحة الرشوة فلم يكن للملاحظين سوى أن يكون في نظرهم أن هذا كله عبارة عن مسلسل تصفية الحسابات بين الأجنحة في السلطة و على هذا كله استمر توظيف ملفات الفساد بعد أن رفضت الأطراف التخلي عن إدارة شؤون البلاد فاستمر الانحراف والفساد بينهم.

هـ- الفساد إبان حكم بوتفليقة "1999-2010"

بعد أن صرح بوتفليقة في الكثير من المناسبات لطبيعة الفساد الذي أصبح منظما في المجتمع الجزائري قرر أن يخوف الدولة بالرحيل إن لم تلتزم المافيا أو كما أسماها " جماعات الحاويات " فيلاحظ أن ظاهرة الفساد ليست بسيرة الفهم لأن كل ما تضمنهم هم السياسيين و تلك الشفافية و الانغلاق التي اعتمدته آنذاك فتفاقم مظاهر الفساد حولت إلى وضع جديد , أصبحت أجهزة

الدولة و مؤسساتها عديمة الفعالية بعد أن أفرغت العملية السياسية الديمقراطية من محتواها لأن السلطة عادت من جديد إلى غلق المجال السياسي و توطيد دعائم السلطوية لذا مع تلك الشفافية سيطر الفساد السياسي على الدولة و صارت الفضائح المعلنة الشاهد على ذلك.

المطلب الرابع: أسباب الفساد السياسي في الجزائر

أ- العوامل السياسية والإدارية

1-أزمة الشرعية : يمثل عامل الشرعية مفتاحا أساسيا لفهم مختلف الأزمات والمشكلات التي عرفها النظام السياسي الجزائري لان شرعية النظام السياسة الجزائري مازلت منذ الاستقلال مسالة يطرحها السياسيون والإعلاميون كما طرحها اهتمام الكتاب والباحثون.

غداة الاستقلال أصبحت الشرعية الثورية ركيزة نظام الحكم وظل الجيش الضامن الرئيسي لها والممارس الفعلي للسلطة بالرغم من أن مواثيق الثورة ودساتير الجمهورية أكدت سيادة الشعب واعتبرها مصدرا لكل مشروعية. [1]

وتظهر إشكالية الشرعية السياسية في الجزائر من خلال اتجاه الحكم التسلطي الاستبدادي الذي أسسه العقيد بومدين . ظل العسكريون المحترفون والمثقفون الذين تالف النظام منهم يصرعون السلطة فيه ويصنعون القرار وقد شكل بومدين مجلسا للثورة وعلق الدستور.وحل المجلس الوطني وأعطى للعسكر صلاحيات السلطة العليا التنفيذية منها والتشريعية والقضائية اذا كان الحكم تسلطيا منقطعا عن الشعب في ظل غياب معارضة سياسية أو مشاركة شعبية في الحكم استمر هذا النظام مغلقا-يفتقد للمشروعية التي تبرره -وما إذ كادت أول انتخابات تعددية أن تضع حدا له بعد الشروع في الإصلاحات التي اقرها دستور 1989حتى تدخل الجيش وبرز من جديد كسلطة ظاهرة واستمر في احتكار السلطة و إدارة الحكم التسلطى -

لتشهد البلاد في ما بعد عودة الشرعية الثورية -وبشكل عام يبرز بعد حصول البلدان العربية على استقلالها نمط السيطرة الأبوية. كنتائج من تنامي النزعة الرعائية الجديدة لحل الأنظمة والنخب الحاكمة . [2]

---

[1] محمد هناد,النظام السياسي في الجزائر قطعية ام استمرار,في كتاب عبد الله حمودي (محرر),وعي المجتمع بذاته.عن المجتمع المدني بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي بالمغرب,دار طويقال للنشر.ص.94.

[2] هشام شرابي ,النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي,بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية ,1992,ص87.

ومن هذا المنطلق فان أزمة الشرعية في الجزائر لم تؤدي الى انتشار الفساد بل ساعدت أيضا في تشكيل فئة الفساد ذاتها فكل الأنظمة المتعاقبة التي عرفتها الجزائر كانت مدعومة من الجيش الذي يتحالف مع التكنوقراطيين بعيد عن المشاركة الشعبية وغير خاضع للرقابة.

–وبعد توقيف المسيرة الديمقراطية عام1992 ودخول البلاد دوامة العنف أصبح النظام يعيش أزمة شرعية حقيقية .إذ صادر الحريات العامة والحقوق الفردية واتخذت السلطوية شكلا جديدا ,فظاهر النظام ديمقراطي وباطنه سلطوي قمعي نظرا إلى وجود نوع من التبعية للنظام السياسي في شكل الولاء السلبي والمتباعد إيذاء سلطة استبدادية ,حيث أن ((السياسة مطلقة وفقدان الحرية والعدل والشورى والاستقلال في الرأي هي إذن فالمظاهر الأساسية التي يتواعدها الفتور العام لدى المسلمين وليست هاته المظاهر في حقيقة الأمر سوى وجوه مختلفة ومتداخلة للاستبداد السياسي عينه.[1]

وعليه يجد الفساد السياسي تبريرا له في نظام الحكم التسلطي الذي يعتمد على القمع وفرض السيطرة على المواطنين ويغيب فيه الحق والقانون وبالتالي عجز النظام عن وضع حد لفساد النخبة وتطهير المؤسسات من العناصر الفاسدة وهو ما يعبر عنه الوضع الآني للبلاد.

2–عدم الاستقرار السياسي:

والذي يعتبر انعكاس لازمة شرعية السلطة ومظهر لعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد منذ الثمانيات ومؤشراته عديدة نذكر منها:

ا–عدم استقرار القيادة السياسية

شهدت الجزائر فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي علي مستوى الرئاسة منذ عام 1965 الي غاية عام1992 تاريخ إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد [2] ومنه دخلت الجزائر مرحلة للاستقرار السياسي استمرت الى غاية عام 1995اين انتخب اليمين زروال والذي بدوره استقال عام 1998 ليخلفه بعد ذلك عبد العزيز بوتفليقة .

إن عدم استقرار القيادة يعبر بشدة علي تفاقم الأزمة السياسية ويمثل عاملا أساسيا أطال مداها .وكان حلول المجلس الأعلى للدولة في جانفي 1992–هيئة غير دستورية –مكان رئيس

[1] الاسبداد ومصارع الاستعباد

[2] عبد الرحمان الكواكبي ,طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ,بيروت ,مؤسسة ناصر الثقافية ,1980ص13

الجمهورية إلى غاية 1995 حيث اضعف الدولة وافقدها مصداقيتها الى درجة أن الأوضاع الداخلية كانت تقض على ما بقى منها وكان انتخاب بوتفليقة قد مكن بعض الشيء من استرجاع الاستقرار على مستوى الرئاسة إلا أن هذا الاستقرار يظل هشا ونسبيا.

أي عدم استقرار الحكومات مؤشرا أساسيا يعبر [1] على عمق الأزمة التي دخلتها البلاد عقب استقالة الشاذلي بن جديد ويظهر الجدول رقم (2) تعاقب 13حكومة منذ نوفمبر1988تاريخ استقالة الوزير الأول عبد الحميد براهيمي وتنصيب قاصدي مرباح أي ما يعادل حكومة جديدة لكل 10اشهر أو اقل إلى غاية تعيين الحكومة احمد اويحي الذي أصبح يسمى الوزير الأول بموجب الدستور المعدل في 15 نوفمبر 2008.

رؤساء الحكومة	تاريخ التعيين
قاصدي مرباح	9 نوفمبر 1988
مولود حمروش	16سبتمبر 1989
سيد أحمد غزالي	18 جوان 1991
بلعيد عبد السلام	19جويلية 1992
رضا مالك	04 سبتمبر 1993
مقداد سيفي	11 أفريل 1994
أحمد أويحي	31 ديسمبر1995
استقالة أحمد أويحي	10 جوان 1997
إعادة تعيين أحمد أويحي	25جوان 1997
إسماعيل حمداني	10 ديسمبر1998
أحمد بن بيتور	23 ديسمبر 1999
علي بن فليس	26 أوت 2000
إعادة تعيين علي بن فليس	04 جوان 2002
أحمد أويحي	05 ماي 2003
عبد العزيز بلخادم	19 أفريل 2004
إعادة تعيين عبد العزيز بلخادم	24 ماي 2006
أحمد أويحي	04 جوان 2007
تعيين أحمد أويحي وزير أول	23جوان 2008

[1] رشيد بن بوب دليل الجزائر السياسي (الجزائر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1999 المراسيم الرئاسية المتعلقة بانهاء وتعيين رئيس الحكومة الصادرة في الجريدة الرسمية)

إعادة تعيين أحمد أويحي وزير أول	15 نوفمبر 2008 28 أفريل 2009

الجدول –02 – رؤساء الحكومات منذ عام 1988

3- العنف السياسي :

مدام العنف يمثل وحدة أساسية لتحليل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي لابد من الوقوف على شرح بعض مؤشرات العنف في الجزائر فبالرغم من أن تفاقم الأزمة الأمنية وتصاعد أعمال العنف كان في مطلع التسعينات فان العنف الرسمي والغير رسمي ظلا سمة النظام طوال العهد الأحادي ظاهرتان غذتهما التجربة الاستعمارية الطويلة والتجربة النضالية والثورية فغداة الاستقلال تأسس الحكم التسلطي و تنامت معه أعمال القمع والاغتيالات السياسية سعيا إلى الحفاظ على استقرار المؤسسات طوال رئاسة بومدين . [1] ثم بعد ذلك برز العنف في شكله الغير رسمي من خلال الاحتجاجات التى عرفتها العديد من المناطق مطلع الثمانينيات لتفجر الأوضاع في أكتوبر 1988 ودخول البلاد في دوامة العنف المسلح وتطور بسرعة اثر لجوء حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى استخدم العنف بهدف تفويض الدولة والاستيلاء على السلطة ,وهو ما قابله الجيش سياسة أمنية استئصالية نتج عنها امتداد العنف المسلح وأصبح موجها نحو المجتمع وترجع أسباب تطور العنف إلى مجموعة من الأسباب فإضافة إلى ظروف الانفتاح الديمقراطي وما ترتب عليه من توقيف للمسار الانتخابي عام 1992 من نتائج شجعت أعمال العنف . [2] بالإضافة إلى حدة الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية سمحت بتطوير العنف المسلح والاحتجاجات اليومية كما أن عجز النظام عن حل أزمة العنف وفشل القادة السياسيين والعسكريين خلال مبادرات الحوار سمحا بتنفيذ سياسة أمنية استئصاليه اثبت الواقع أنها سياسات فاشلة .ولم يتحقق الاستقرار الأمني حتى إعلان مشروع المصالحة الوطنية وتطبيق قانون الوئام المدني.

ويمكن حصر العلاقة الارتباطية بين العنف الذي شهدته البلاد ونمو الفساد في النقاط الآتية:

---

[1] محمد حليم لمام .مرجع سابق ص139

Mahfiud Bennaune ,Esquisse dune anthrapalagie de lAlérie palirique,Alger ,édition Marriaare,1998.p.179

[2] Benfamin ,stara,Akram Illias

1- إعلان حالة الطوارئ في 9فبراي1992 و ما تبعه من إجراءات خاصة بتنفيذ المرسوم المتعلق بمكافحة الإرهاب سمحا بتسلط الدولة وتعسف أجهزتها الأمنية .فبالرغم من وجود أشكال الفساد منذ عهد الحزب الواحد فان الوضع الغير مستقر في التسعينات سمح بتطوير أشكال الفساد بحكم غياب دولة القانون وانتشار حالات العقاب. [1]كما أن حالة الطوارئ و تقلص الحريات السياسية وقيادتها و أثرت في دينامية المجتمع المدني وفرضت قيودا على الصحافة في ظرف سياسي امني واقتصادي حساس.

2-أدت أعمال العنف وجود شبكة مصالح بين النخبة الحاكمة و أصحاب المال وهو ما اصطلح عليه بالمافيا السياسية – فبينها الجماعات المسلحة حيث قاطعت مصالح أصحاب المال الجديد مع مصالح السياسيين والإعلاميين وقد أثبتت بعض التقارير والأبحاث صحة فرضية قيام المافيا السياسية بدعم الجماعات الإرهابية المسلحة .

حيث ذهب "مارتيناز لويس" في دراسته المثيرة إلى أن الحرب وأطرافها التى لا تقتصر على الصراع المسلح متشابكة في صلب منطق اقتصادي وسياسي فهي متشابكة .فالسياسة التى يعتمدها النظام منذ 1994 سرعان ما احتواها فاعلوا الحرب الأهلية لصالحهم وترتب على ذلك اقتصاد النهب .حيث أن الأعيان والأمراء والعسكريون يستحوذون على موارد جديدة ومن ثم يعملون على رعاية مستوى العنف.[2]

3-سماح الوضع الأمني الغير مستقر باستفحال ظاهرة تبيض الأموال الجماعات المسلحة التى صار جزء منها يمول أنشطته الإرهابية واستثمار الجزء الأكبر في مشاريع اقتصادية خاصة .

4- مشكلة الاندماج الوطني : ركز الباحثين في تفسير الظواهر السياسية على عامل الاندماج الوطني باعتبارهم أداة رئيسية لفهم العملية السياسية والنمو السياسي. [(3)]

إذن المجتمع الجزائري يعيش انقساما شديدا تسيطر فيه بنى قديمة تحكمها العلاقات الجهوية والعشائرية و العروشية وشهدت الجزائر تطور أشكال أخرى لازمة الاندماج الوطني خصوصا التكامل القيمى إذ يعاني اختلالات حادة في نظامه الاجتماعي بسبب اهتمام الحكومات المتعاقبة

---

[1] LHouari Addi lAgérie et la démacratie Op,cit ,p67

[2] لويس مارتيناز,الحرب الاهلية في الجزائر ,محمد يحيا ,الجزائر,منشورات مرسي,1999,ص187-188

3-بالفرنسية المرجع 136

على المناطق الشمالية منذ الاستقلال وإهمال تام لمناطق الجنوب وهذا ما زاد في اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب.

إن سيطرت الجهوية على العمل السياسي أدت إلى نمو شبكات الزبونية السياسية وسلوك المحاباة وأخرى شبيهة بتلك الممارسات السائدة في المجتمعات الإفريقية وهو يلاحظ بصفة جلية في الانتخابات –كما أصبحت ظاهرة لا يستطيع الفرد الجزائري للفكاك منها.لأنها وسيلة ناجعة لقضاء الحاجات خاصة في ظل نمط تسيير اقتصادي ريعي سياسي مركزي. [1]

إن هذا الطابع الانقسامي يظل عائقا أسياسيا أمام ثقافة سياسية مواطنة وظهور نخب سياسية.– متمرنة على الممارسة السياسية العصرية التأسيسية الخاضعة لضوابط تحددها مصالح العامة للدولة إذ شهد البلاد انقساما لدى النخب السياسية الإعلامية والمثقفة – كما أن هناك تواصلا في إطار الحياة السياسية ومصادر الحريات واستخدام العنف بشتى أشكاله للحفاظ على العلاقات الجهوية وشبكات الزبونية

5–عدم فعالية المشاركة السياسية :

تأخذ إشكالية المشاركة السياسية أوجها عديدة تعبر عنها مجموعة من المؤشرات نذكر منها:

أ– انحصار المشاركة السياسية وانتصارها على المشاركة في الانتخابات اذ أصبحت المشاركة موسمية وظرفية ترتبط بمواعيد الانتخابات والملاحظ أيضا تقلص حجمها وارتفاع نسبة المقاطعين للتصويت.

ب– بروز المقاطعة وعدم الإكتراث بالانتخابات : وهو مؤشر على ضعف حجم المشاركة في الحياة السياسية .حيث صارت المقاطعة هاجسا حقيقيا للسلطة عند إعلان تنظيم الانتخابات.

6– **جهود الجهاز البيروقراطي الحكومي:** في سياق الأزمة التي يمر بها النظام السياسي تعكس وضعية الإدارة العامة اختلالات عدة ومن مؤشراتها .

أ– فعلى مستوى حجم الأجهزة الإدارية ألحكومته والذي منبر الإدارة منذ الاستقلال تضخم أجهزتها ,كما أن التغيرات التى حدثت في المجتمع بشكل متسارع لم يواكبها تطورا في القوانين أي أن المنظومة القانونية بقيت جامدة بدون تطور وما إن انفكت الأجهزة الإدارية والمحلية غرقت في مشكلة البيروقراطية السلبية والبيروقراطية المنغلقة وفي هذا

[1] عبد الناصر جابي ,والمجتمع الجزائري ,دار القصبة للنشر 1998,ص28

الإطار سجل التقرير الذي أعدته "لجنة إصلاح هياكل ومهام الدولة" إن تنظيم الإدارة المحلية لا يزال يخضع للبيروقراطية رغم تطبيق القانون الجديد الذي اصدر عام 1990 لتكيف الإدارة مع الإصلاحات التى شرعت فيها الدولة وخاصة مبدأ استقلالية التسيير في الجماعات المحلية.[1]

ب- **إما على مستوى الأداء:** فالإدارة لازالت تعاني مركزية شديدة في اتخاذ القرار وانجاز العمل فقد اعتاد المواطن على تجاوز الإدارة المحلية والاتصال مباشرة بالإدارة المركزية بعد أن أصبحت الإدارات المحلية عاجزة يسبب ما تعانيه من اختلالات الروتين الإداري والتقييد الحر في القوانين من جهة وسيطرة خرق القانون من جهة أخرى وهو ما افقدها صفة الحوارية والقرب من المواطن وثقته فيها.

ج- على مستوى الموظفين :حيث ظلت سياسة التوظيف بعد الاستقلال مقتبسة من القانون الفرنسي (التوظيف على أساس الشهادات والاختبارات وما كان يعاب عليه أن معيار الكفاءة في التوظيف لا يتحقق فيها.إذ أن الشهادة لا تعكس مؤهلات الموظف وكذا لجوء الإدارة عند التوظيف إلى عقود عمل مؤقتة بدلا من الدائمة ما سبب في انتشار الأمراض الإدارية وفي مقدمتها الرشوة .باعتبارها مناصب عمل غير مستقرة وذات أجر محدود تدفع بالموظف إلى اغتنام الفرصة واستغلال منصبه ويبرز ضعف الإدارة أيضا من خلال سوء تعامل الموظف مع الإجراءات وكذا التأخر الغير مبرر وغياب ثقافة الانتماء وغيرها من مظاهر الإهمال .[2]

د- على مستوى الرقابة الإدارية :

بسبب تبني الإدارة الجزائرية إلى النظام الرقابي التقليدي أو ما يعرف بمطابقة المشروعية القائم على مراقبة التسيير وهو نظام اثبت عجزه وبالرغم من إصلاحه عام 1995واحداث هيئة للرقابة الخارجية على الإدارة (وسيط الجمهورية)في مارس1996 ,ثم إلغاؤه بعد ذلك بأعوام فان نماذج الرقابة الداخلية والخارجية تبقى عديمة الفعالية .[3]

وهذا ما سجله التقرير الذي أعدته لجنة إصلاح هياكل الدولة حيث لوحظ على مستوى الجماعات المحلية ضعف وظيفة الرقابة على الهيئات التنفيذية وتفاقم الانحراف التسلطي وتجاوزات رئيس المجلس الشعبي البلدي في ممارسة مهامه

---

[1] بلقاسم نويصر ,الإدارة والمواطن .الواقع والأفاق .في رئاسة الجمهورية ,ملتقى وطني تأسيسي حول هيكلة الإدارة وفعالية وظيفتها في المجتمع نظرة مستقبلية الجزائر .جويلية 1997.ص89

[2] حليم ليمام نفس المرجع ص

[3] صويلح بوجمعة "وسيط الجمهورية كأداة للرقابة الادراية "وسيط الجمهورية 1997ص102

ولابد من الوقوف أمام الدور الذي قام به فشل الإصلاحات الإدارية المطبقة في انتشار ظاهرة الفساد السياسي .فلقد كانت هاته الإصلاحات مجرد محاولة من السلطة لتوسيع نفوذها وعملية موجهة لضمان سلطة الطبقة الحاكمة في اتخاذا لقرارات الإدارية بصفة منفردة واعتمدت على الجانب الشكلي دون مراعاة الاختلالات الوظيفية للإدارة وهو مابين فشل الإصلاح الإداري – وعليه يظل الجهاز الإداري متخلفا لا يستجيب للمتغيرات السياسية ولا للمعطيات الاقتصادية ولا الاجتماعية الآنية في أوضاع كهذه يصبح الفساد نظاما موازيا للتنظيم الإداري الجاري العمل به ولا يسمح بدفع عملية النمو الاقتصادي بل يحول الإدارة إلى عقبة تعيق التنمية.

2- العوامل الاقتصادية –الأسباب

هناك أربعة عوامل تفسر نموا وانتشار الفساد السياسي في الجزائر

أ- السياسات الاقتصادية المنتهجة وأزمة التنمية الاقتصادية شرعت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال في تنفيذ سياسية اقتصادية شاملة بهدف دفع عجلة النمو وإعادة بناء الاقتصاد الوطني وتمثلت إبراز جوانبها في الاقتصاد الموجه كنمط للتسيير حيث تقود الدولة الاقتصاد وتوجهه عبر سياسة التخطيط المركزي خلال الفترة الممتدة مابين 1967-1988.حتى تتحكم في النشاط الاقتصادي من خلال المخططات ويحقق التراكم والنمو والمظهر الأخر للاقتصاد الموجه يكمن في مركزية التسيير والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وفي آليات القرار التى تخص التوزيع الجغرافي القطاعي للاستثمارات وتمويلها وتنظيم السلع واحتكار قطاع التجارة الخارجية.[1]

إلى جانب التخطيط طبقت الدولة ابتداء من 1968سياسة التصنيع التى اشتدت على نموذج نظري يستلهم من أعمال الاقتصاد الفرنسي ج.د.دي برنيس (G.G.D.De Berns) الذي يعتمد على تبني إستراتجية اقتصادية واجتماعية شاملة والشرط الأساسي هو قدرة المجتمع على ضمان السياسات الاقتصادية المنهجة البومدينية 1967-79 تقوية بناة –لدفع مسلسل التصنيع خاصة في مجال الطاقة.

وجرى إعطاء أهمية لصناعة الحديد والصلب حيث بلغت نسبة الاستثمارات الصناعية بين 58 و 88 بالمئة من مجموع الاستثمارات في الفترة المذكورة فالاستثمارات المتراكمة في الصناعة والمحروقات وصلت إلى ما قيمته مليار دينار أي أكثر من48 مليار دولار.لكن الدولة تراجعت

[1] عبد الحميد إبراهيمي المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات المالية .البيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1996.ص158.

عن سياسة التصنيع بعد أن أصبحت مصدرا لكثير من الاختلالات الداخلية والخارجية مع مطلع الثمانينات.[1] أدى نموذج التصنيع إلى تشكيل صعوبات عدة وسمح بتوفير فرص الفساد لأنه تطلب ديونا ضخمة كانت بالطبع مصدرا لفساد النخبة الحاكمة– وهذا ما أكده عبد الحميد ابراهيمي –إن الفساد الكبير بدا مع عملية التصنيع الهائلة حيث أن لجوء الحكومة إلى استيراد التكنولوجيا وتجميع القروض الخارجية لتمويل الانجازات الصناعية الكبيرة .

جعل سياسات التصنيع السريع مصدرا للإسراف على مستوى الاستثمارات وعلى مستوى سير الوحدات الصناعية وهو ماساهم في تفشي الفساد.لاسيما في الميادين التكنولوجية والتجارية والتعاون التقني. [2]

ب:الاعتماد على الريع النفطي:

من بين السياسات الاقتصادية تحول الجزائر إلى الدولة ريعية يمثل النفط فيها العنصر الأساسي للاقتصاد الوطني وصفة الدولة الريعية تبناها كثيرا من الكتاب الذين اهتموا بفهم طبيعة الدولة والحكم في الجزائر .وقد برز دور النفط بعد تأميم أبار النفط الموجودة جنوب البلاد والشروع في بناء الصناعة النفطية وهو ما أدى ارتفاع لإنتاج الصادرات النفطية والجدول(2.3)بين نسبة الموارد النفطية من الصادرات.

انظر الجدول [3] التالي

العام	النسبة المئوية
1970	69
1975	92
1980	97
1985	98
1990	99
1995	93.5
2000	98
2005	97
2010	97.6

[1] صويلح بوجمعة ,"وسيط الجمهورية كأداة للرقابة الإدارية ,وسيط الجمهورية 1997ص102.
[2] محمد عبد الباقي في الهرماسي ,المجتمع والدولة في المغرب العربي.ص102
[3] ليمام نفس المرجع الصفحة 154

الجدول رقم 3 نسبة المحروقات من الصادرات

يلاحظ هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات بنسبة تفوق 97% والجزائر قد تختلف عن البلدان العربية النفطية الأخرى من حيث كونها دولة ريعية وللإشارة إلى الدول التى سمتها "لوشياني" دول رصد التخصيصات أي الدول التى تعتمد في عوائدها على الأغلب على أكثر من 40% من النفط أو من مصادر أجنبية أخرى .[1]

في ظل الاعتماد على الريع النفطي للدولة انتشرت الرشوة والنهب ,وانعدام الشفافية خلال إبرام الصفقات وتحدد دور الدولة كمؤسسة لتوزيع المنافع مما دفع القيادة السياسية إلى الضغط لمنع أي قدرة إنتاجية مستقلة للبلاد وعدم السماح لها بتوسيع المشاركة .وبشكل عام أعاق الريع النفطي الديمقراطي في الجزائر ما جعل الدولة تعتقد أنها متفوقة على المجتمع ومنفصلة عنه الأمر الذي أدى إلى خلق علاقات زبونية تعتمد على الولاء لا على العقد–وانعكست طبيعة الاقتصاد الوطني على جل السلوكيات والممارسات السياسية كالانتخابات التي تحولت إلى وسيلة تسمح للفرد بالمضي نحو مراكز السلطة الريعية .

3– التبعية الاقتصادية

دفعت حماسة حرب التحرير القيادة السياسية إلى تبنى مشروع وخطاب ثوريين ساهمان في إبراز مكانة الجزائر كقوة تحريرية في العالم الثالث ورفض الانتماء إلى الرأسمالي –لكن فشل السياسية التنموية وعدم تحقيق المشاريع التى كانت تهدف الى الوصول إلى اكتفاء الذاتي في الإنتاج–أدى إلى تغير الخطاب و انعمقت التبعية الخارجية للقوى الرأسمالية العالمية في الثمانينات – وجرى الحديث عن مساوئ الانغلاق على الخارج والقول بواقعية الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية وفتح قطاع المحروقات إمام الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح قطاع المحروقات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر .فمنذ دخول القانون الجديد الخاص بالمحروقات عامة 1991الى غاية 1998تم إبرام عقدا مع الشركات الأجنبية بين الشركة الوطنية للمحروقات (سوناطرك وكثيرا من الشركات الأمريكية والبريطانية والايطالية والاسبانية)وقد وفر اعتماد الجزائر على الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات إمكانات التعامل بالرشوة خاصة مع الشركات التي تستثمر في قطاع الطاقة الذي تصنفه منظمة الشفافية الدولية ضمن القطاعات الأكثر فسادا و أكد بعض الملاحظين أن القادة السياسيين أثناء إبرام الصفقات الاستثمار في مجال الطاقة الى التعامل مع الشركات الأجنبية التي لا تتردد في دفع العمولات للمسؤولين.

[1] جياكوما لوشياني ,((دول رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج :إطار نظري المستقبل العربي ,العدد 103,سبتمبر1987.ص301

4-تكاليف الانفتاح الاقتصادي

بهدف فك أزمة الاقتصاد الوطني عقب تراجع أسعار النفط في منتصف ال80 شرعت الدولة في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية كي تنتقل من نمط توجيه الدولة إلى نمط اقتصاد السوق وتتخلى عن الملكية والتخطيط ليقتصر دورها على التنظيم غير المباشر . من اجل ذلك قامت الحكومات المتعاقبة بتطبيق البرامج الإصلاحية المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية كنتيجة مباشرة لازمة المديونية وسعيا منها لاسترجاع التوازنات الكبرى حيث تم تحرير الاقتصاد تدريجيا عبر البرنامج الأول بين عامي 79-91وجرى بعد ذلك تحرير قطاعي للتجارة الخارجية والصرف في إطار البرنامج الموسع الخاص بالتعديل الهيكلي بين عامي 95- 98 بدا بتطبيق إصلاحات شاملة قصد مواصلة تحرير التجارة وخصخصة المؤسسات العمومية .نجم عن تنفيذ تلك البرامج تكاليف باهضة واثأر سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ما فسح المجال لنمو ظاهرة الفساد السياسي خاصة في ظل الأوضاع الأمنية والسياسية الغير مستقرة ومن ثم فقد انعدمت الشفافية والمساءلة وحكم القانون فساهمت أجواء الفوضى في تطورا أشكال الفساد وبسبب ضعف المؤسسات الحكومية خاصة القضائية والإدارية ما زاد في تفشي ظاهرة الوساطة.

-لقد كلف التحرير الاقتصادي البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا باعتبار ان تنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي لم يكن بصدد إخراج الاقتصاد الوطني من الركود الذي عانى منه بل ان غياب البديل السياسي للنظام الأحادي المتسلط "سمح له بتغير سياسته من النقيض إلى النقيض اذ تغير في برامجه وعقائده من الاشتراكية إلى الليبرالية دون أن يقوم بتبديل الحكومة والأشخاص وبدون ان يقوم بتقديم أي تفسير لأسباب هذا التغير الكامل إلى الرأي العام.[1]

3- العوامل الاجتماعية والثقافية

شكلت العوامل السياسية والاقتصادية تأثيرا مباشرا في الجانب الاجتماعي والثقافي إذ أن طبيعة النظام الحكم السائد منذ الاستقلال وأزماته المتلاحقة أفرزت أزمات اجتماعية وثقافية حادة ما شجع في استفحال ظاهرة الفساد السياسي ,وبالتالي فان المعضلة الجزائرية اليوم ليست معضلة سياسية -اقتصادية فحسب بل هي في الأساس معضلة حضارية اجتماعية ثقافية وليفسر هاته الظاهرة المرضية لابد من الوقوف لشرح العناصر الآتية :

01- مشكلة العدالة التوزيعية

[1] برهان عليوان "المنحة العربية -للدولة ضد الامة,مركز درسات الوحدة العربية ,بيروت 1994,ص329

لعل إبراز آثار الأزمة الاقتصادية التى عرفتها الجزائر تلك المخالفات الناتجة عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وكانت آثار اجتماعية بالدرجة الأولى حيث نتج عنها فشل مشروع التنمية والتوجه نحو الانفتاح إذ تعمقت الأزمة بدلا من حلها وانجر عنها زيادة تراجع الإنتاج وتفاقم التضخم وتوقف الاستمرار .مما أدى إلى تدهور الظروف الاجتماعية حيث برزت البطالة ارتفعت الأسعار وتدهورت القدرة الشرائية وظهور تفاوت طبقي اقتصادي واجتماعي نتيجة غياب العدالة في التوزيع ومشكلة العدالة التوزيعية- يظهر من خلال المؤشرات التالية:

ا-ارتفاع درجة التفاوت في توزيع المداخيل ومعدل الاستهلاك بين الموظفين ,حيث بلغ الإجراء الذين يقل دخلهم عن600دج نسبة 33% أي مستوى لا يتجاوز قليلا الأجر الأدنى- ومن بين النتائج الأولية المنبثقة عن استقلال عينة مستخرجة من التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء سنة 2000حول استهلاك الأسر تشير تلك النتائج في آن واحد إلى بروز ظاهرة تركيز الثروة وانتشار الفقر,حيث تملك نسبة 25% من الأسر أكثر فقرا 7.5% من ميزانية الاستهلاك في حين أن 25% من الأسر الأكثر ثراء تبلغ لديها نسبة 53% من ميزانية الاستهلاك ولا تبقى إلا حصة 39.5من ميزانية الاستهلاك لباقي الأسر التى تمثل نسبة 50% من السكان.[1]

تعكس هاته النسب تنامي ظاهرة التفاوت الطبقي والتفاوت في الدخل والاستهلاك والذي اخذ في السنوات الأخيرة يبرز بشكل كبير ولهذا سجل تفاقم الفقر في أوساط السكان وظهور فقراء جدد كانوا ينتمون لطبقات المتوسطة منذ بداية التسعينات وفي المقابل تم تسجيل ظهور أغنياء جدد. [2]

ب-زيادة التفاوت في توزيع الخدمات السياسية في مختلف مناطق الدولة.

عرفت الدولة تباينات كثيرة من حيث استفادة المواطنين من الخدمات الأساسية لاسيما بعد تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي وتخلى الدولة عن التكفل المباشر وعليه تبرز الإحصائيات زيادة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والسكن وتوزيعها بين مختلف مناطق البلاد من مؤشراتها .

1- **الصحة**:تتجلى عدم العدالة التوزيعية في قطاع الصحة من خلال وجود تباينات كبيرة من حيث توزيع الأطباء العاملين والمتخصصين تجدها متركز في المناطق الشمالية

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000,الدورة العامة 19 نوفمبر 2001.ص202

[2] ليمام نفس المرجع ص

والداخلية.كما أن نسبة التغطية السكانية من حيث الأطباء مقابل السكان سجل سنة 2000مثلا اختلالا صارحا بين الشمال والجنوب إذ تقدر نسبة التغطية طبيب واحد لكل 318ساكن في الجزائر العاصمة في حين نجد طبيب واحد لقرابة 2000 ساكن في ولاية أدرار .وفيما يخص وجود وقرب الهياكل الصحية متوفرة عموما في المناطق الحضارية في ما نجد المريض في ولايات الجنوب يكون مجبرا لقطع عشرات الكيلومترات للوصول إلى العيادة الصحية .[1]

2- **السكن:**ظروف السكن تعطى صورة واضحة عن تفاوت الاجتماعي بين المواطنين عبر البلاد إذ أن دراسة وضعية الفقر في الجزائر – إذ أن 229 بلدية من مجمل 1541 بلدية تضم 2,262,036 مواطن يعاني الحرمان سواء من حيث الكثافة في السكن الواحد أو في ميزان البناء.

كما أن العديد من المناطق في البلاد تعرف أزمة حادة وخصوصا في المناطق الشمالية وهذا نتيجة للنزوح الريفي في السنوات الأخيرة ما سبب اكتظاظا في المدن إذ أنه من حين 229 بلدية فقيرة في ميدان السكن تقع 139 بلدية في المناطق الشمالية نجد 39بلدية تعاني الحرمان.[2]

بعد التعرف على بعض مؤشرات مشكلة العدالة التوزيعية .نحاول أن نذكر آثارها وعلاقتها بانتشار الفساد السياسي ونموه بشكل مذهل:

– ما ينتج عن تفاقم مشكلة انعدام العدالة في توزيع الثروات و المداخيل والخدمات بين المواطنين انتشار الفقر واتساع دائرة الإقصاء والتهميش نتيجة تزايد التفاوت الاقتصادي والاجتماعي فالإحصائيات الرسمية تتحدث عن نسبة14% من السكان تحت خط الفقر وأخرى تتحدث عن وجود 40% من السكان تحت الحد الأدنى للفقر و50% من العاطلين في الأرياف يعيشون أقصى درجات الفقر.[3]

– إضافة إلى الانتشار العمودي والأفقي للفقر والبطالة معا نتج عنه تهميش إجمالي واقعي مع تلاشي مظاهر التضامن في المجتمع إضافة إلى عدم فعالية شبكات الحماية الاجتماعية.

–وعليه فقد أدى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي غير المشروع إلى بروز تبعية داخلية أي تبعية الأفراد والفئات الاجتماعية المهيمنة لأصحاب الثروة وعبر الكاتب "حليم بركات "عن هذا

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "مشروع التقرير حول التنمية البشرية لسنة2000-المرجع السابق ص190

[2] نفس المرجع ص20

[3] ماصرح به الباحث "محي الدين عالم رئيس فريق خبراء الباحثين الدوليين في ظاهرة الفقر بالجزائر .جريدة الخبر,الجزائر,العدد3007,ص17-18.

الوضع قائلا: " انه في ظل البنية الهرمية الطبقية التى تحتكر فيها السلطة وثروات البلاد...وتتكون القاعدة من غالبية السكان يعاني الشعب فيها حالة تبعية داخلية شبيهة بالتبعية الخارجية ومتممة لها.فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والفقر والقهر اليومي".

2-الاغتراب السياسي وانتشاره

أدت النزعة التسلطية والاستبدادية و ما ترتب عنها من سوء توزيع الثروة الوطنية بكيفية غير استحقاقية على أفراد المجتمع وما ترتب عنه من تفاوت اقتصادي واجتماعي غير مشروع كلها عوامل أدت إلى انتشار ظاهرة الاغتراب في المجتمع وجعلت المواطن يشعر بعدم الرضاء وفقدان الثقة في النخبة الحاكمة وعدم الاهتمام بالتوجهات الحكومية والنظام السياسي بكامله وهذا ما عبرت عنه نتائج الانتخابات عام(2002) و التى عرفت مقاطعة واسعة وعدم الإكتراث بالعملية الانتخابية .

والصورة الأخرى المعبرة عن الاغتراب تمثلت في ردود الأفعال كالشعب والعنف اليومي الذي يقوم به المواطنين في العديد من مناطق الوطن-لقد أدى الاغتراب إلى قطعية بين الدولة والمجتمع وإن كانت هاته القطعية تحققت أو كانت الثمرة الحقيقة لانحطاط السلطة الوطنية والعلاقات التى ترتبط بها وانهيار المشروع الوطني .[1] إذ أن هاته القطيعة قد تفاقمت بسبب اغتراب الدولة في المجتمع حيث ظلت تعتقد أنها متفوقة عليه وتسعى دوما لمناهضته .لاسيما بعد عودتها الى التسلطية في العشرية الأخيرة وفشلها في تجسيد وعودها المتعلقة بالإصلاح الذي اتسع حجمه في الثمانينات –هذه القطيعة وهذا الاغتراب قاد إلى استفحال العديد من الظواهر المرضية خاصة الفساد السياسي بعد أن صار كل من الدولة والمجتمع غير مهتم بمخاطر الظاهرة فالدولة لا تهتم بمسألة انتشار الفساد ولم يعنيها لا الشكل ولا النطاق الواسع لتداعيات الفساد في المجتمع ولا المجتمع أصبح مهتما بفساد السلطة والنخبة الحاكمة.

3 المسالة الثقافية السياسية

أن معرفة بعض الخصائص الثقافية السياسية التى سادت الدولة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم كفيلة بالإجابة عن بعض الأسئلة حول دورها في توجيه السياسي الفاسد إلى سلوك ايجابي

فالثقافة السياسية ثقافة أفرزتها التجربة التاريخية التى مر بها المجتمع وعلى رأسها التجربة الاستعمارية بما تحمله من سمات سلبية وايجابية في آن واحد ولقد تم إعادة إنتاج موسع للثقافة

[1] برهان غليون ,المنحة العربية,الدولة ضد الامة .ط3.بيروت ,مركز دارسات الوحدة الوطنية العربية 1994ص,223

السياسية التى سادت عهد الاستعمار الاستيطاني بعد الاستقلال التى عكست أساليب معيشية ومعتقدات للمستعمر وممارساته.

–ومع استقلال البلاد والشروع في مرحلة البناء برز تأثير تلك الثقافة على الخيارات السياسية (الحزب الواحد) والاقتصادية (انتهاج الاشتراكية) ومن ناحية أخرى فان تحقق الاستقلال الوطني شكلي ساهم في بلورة الثقافة السياسية التى سادت عهد الاستعمار وسيطرتها على ثقافة النخبة الحاكمة والتى أصبحت في حالة تبعية للدول والمجتمعات وسيطرتها على ثقافة النخبة الحاكمة والتى أصبحت في حالة تبعية للمجتمعات الغربية وتحديدا فرنسا التى خرجت غير أن الاستقلال الفكري والحضاري لم يتحقق بعد وفي هذا السياق يقول الكاتب"محمد الميلي:" ان تبعية الصفوة المثقفة تتباين مع مجتمعاتها اقتصاديا وثقافيا وربما اجتماعيا ومن ثم تولدت لديها اهتمامات ومشكلات غير تلك التى تختص بإفراد المجتمع,ومن الطبيعي أن يتعمق ذلك إذ كانت هذه الصفوة غريبة التدريب,الأمر الذي يجعلها تنظر إلى التفاعلات بعيون غربية[1]"

وفي ظل التعددية الحزبية تأثرت الثقافة السياسية بالتجربة الأحادية و ما زادها تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية و التى عرفها البلاد منذ الشروع في تطبيق الإصلاحات .

أما على مستوى القاعدة فقد أثرت التجربة الاستعمارية على الثقافة السياسية للمواطن حيث أكسبته قيم رئيسية على المستوى السياسي والاجتماعي و القيمي أهمها اللا قانونية ومعاداة الدولة في التعامل مع السياسي وحتى السلوك الاجتماعي اليومي وهو ما يفسر جانبا مهما من اعتماده .أي المواطن على أساليب التحايل على القانون . وممارسة الفساد.[2]

–كما أثرت الظروف العامة التى تعرفها البلاد على ثقافة المجتمع ككل وهي ثقافة تميزت بغياب المواطنة كقيمة وسلوك إذ تحول الفرد بدوره إلى الانتماء التقليدي .فعلى مستوى المبادئ فقد يدعى الفرد إخلاصه المطلق للقيم الاجتماعية في الوطن–الوحدة والتحرير والعدالة والمساواة وماليه إلا انه وفي إذ مع يتمسك بالأهداف الخاصة (العائلية –الاثنية–القبلية) التى لاتصل بتلك القيم . (3)

–والأخطر من هذا أن الدولة تتعامل مع الفرد بهذا المنطق بل يبدوا أنها تسعى إلى تقليل الانتماءات التقليدية وعليه لم تعد المصلحة الوطنية سواء في النخبة تحتل المكانة التى من

---

[1] حليم بركات,المجتمع العربي في القرن العشرين,بحث في تغير الأحوال والعلاقات البيروت,مركز دراسات الوحدة العربية 2000,ص23-24

[2] محمد الميلي ,"الابعاد الثقافية والاجتماعية للامن القومي العربي,ورقة قدمت الى ندوة الامن الغربي:التحديات الراهنة ....التطلعات المستقبلية ,باريس مركز الدرسات الغربي-الاوربي.1996.ص18-19

المفروض أن تحتلها ثقافة الأفراد بل أصبحت المصلحة الشخصية و الجهوية شكل المضمون الحقيقي للثقافة السياسية السائدة و التى عرفناها من قبل أنها ثقافة مشجعة للفساد السياسي.

–واليوم لا يوجد فقط الاستعمار القديم و إنما هناك الاستعمار الجديد وهو اخطر من الأول,فيأتي الإقناع المزعوم وهو المسؤول – و إنما هناك الاستعمار الجديد وهو اخطر من الأول إلى جانب الاستبداد الداخلي لنخب متغربة – على بروز ظاهرة الفساد السياسي والتسلط وعليه يصدق قول المفكر الجزائري "مالك ين نبي"(1905–1973)فالاستعمار يسعى أولا إلى أن يجعل من الفرد خائنا ضد المجتمع الذي يعيش فيه فإن لم يستطيع فإنه يحاول أن يحقق خيانة المجتمع لهذا الفرد على يد بعض الأشرار. [1]

فاليوم لا يوجد الاستعمار العسكري الاستيطاني ,بل هناك استعمار حديث في شكل نفوذ أدبي أو اقتصادي أو ثقافي .[2] سيطر على النخب الاجتماعية واستنزاف ثروات بلادها.

4–اختلال سلم القيم الاجتماعية والحضارية

اختلال القيم الاجتماعية في الجزائر .ظهر مع انطلاق مشروع البناء بعد الاستقلال و أدى تفاقم أزمة الدولة إلى تعميق ذلك الاحتلال مما دفع إلى فساد القيم السياسية الوطنية والقيم الاجتماعية ككل ,وفي هذا الصدد يقول أستاذ العلوم السياسية ,حامد عبد الله ".... ففي تنظيرنا لنظرية القيم ميزنا بين أربعة مستويات متصاعدة ومتتابعة ,أولا القيمة الجماعية العليا التى لا تتمركز حول المفهوم الديمقراطي (الشورى)ثانيا المستوى الثاني في ذلك النظام المتكامل للقيم هو أسلوب الممارسة(حسب كل حضارة) وثالثا المستوى الحديث عن القيمة الفردية العليا (علاقة الحاكم بالمحكوم),ثم رابعا على أن المشاركة السياسية أيضا من منطلق فردي لا يمكن أن تقتصر على قيمة واحدة (التنوع والتجانس).....وهذا ما هو متوفر في حضارتنا الإسلامية....قبل أن تتعرض للفشل.

فقد ظهر الاختلال على مستوى قيم النخبة الحاكمة و التى وصفها الكاتب "محمد الميلي"بأخلاق الحاشية :الحاشية نجمت عن تزوير العمليات الانتخابية التى جرت في الجزائر مما أدى إلى خلق وتكوين حواش مختلفة ,كل حاشية تبتع كتلة من الكتل التى تشارك في وضع القرار ,وبالتالي نجم عن ذلك أخلاق تتمثل في التملق والانتهازية.[3]

---

[1] مالك بن نبي ,الصراع الفكري في البلاد المستعمرة ,دمشق,1981,ص123
[2] جلال السيد ,الحزب او مشكلات الامة العربية وعلاجها ,بيروت,دار النهضة العربية,1973,ص135
[3] محمد الميلي "الجزائر ....الى اين؟ المستقبل العربي,بيروت ,العدد271,سبتمبر 2001,ص24

–لقد ساعد الوضع المتدهور الذي يعيشه المجتمع على انحراف القيم وسيادة قيم النهب والنفاق دون إغفال الضرر الكبير الذي لحق بالدين والمعتقد –وتراجعت بعض القيم والرموز المستمدة من الإسلام على الرغم من وجود وبقاء القيم الايجابية في المجتمع الجزائري.

إذن ما يفسر اليوم تنامي ظاهرة الفساد في الدولة والمجتمع حجم الاحتلال الذي تعرضت له القيم الاجتماعية السائدة بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية و ما نتج عنها من تحلل وتفسخ أخلاقي– لكي يظل المجتمع الجزائري خزانا من القيم والمثل العليا ما يضمن له الحفاظ على بقائه وبعث الحضارة من جديد متى توفرت العوامل الموضوعية والذاتية والتغير .

العوامل الخارجية

سبق لنا وتحدثنا عن دور العوامل الخارجية في تغذية مشكلة الفساد على المستوى المحلى والدور الفعال الذي لعبه الاستعمار في ذلك باعتباره المسؤول الرئيسي عن تفشي الفساد الكبير في جل الدول المستعمرة .

–اذ لا يمكن فهم ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر دون فهم هذه العوامل والوقوف عنها وإلا سيكون تفسير نا ناقصا ومشوها وعليه سنحاول بعث العلاقة بين الاستعمار والفساد من خلال دور الاستعمار الفرنسي في نمو وانتشار الفساد كما لا نهمل بحث العلاقة بين الفساد والمديونية الخارجية.

دور الاستعمار الفرنسي

لا يتناول باحث أو كاتب دراسة النظام السياسي الجزائري دون التعرض إلى التجربة الاستعمارية التى عاشتها الجزائر طيلة أكثر من ربع قرن ودون الخوض في تاريخ الاستعمار القديم للمنطقة ككل.

وعليه لا يمكن إغفال ان الدولة العثمانية دولة انتشر في نظامها الفساد الأخلاقي والسياسي من جراء اهتمام بعض الحكام للأتراك بجمع الثروة وظهور بعض المساوئ البيروقراطية التى ساهمت في إضعاف الإدارة مما شجع تقديم الرشوة والهدايا لبعض البايات و الآغات.

ثم جاءت الإدارة الاستعمارية لتقنت كل إشكال الفساد.كما جلب أشكالا جديدة كونه الاقتصاد الاستعماري كان قائما على قاعدة الريع والنهب .[1]

[1] جمال فتان –معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830),الجزائر,المؤسسة الوطنية للكتاب,1987,ص244-248.

لقد لعب الاستعمار الفرنسي دورا بارزا في تغذية ظاهرة الفساد,إذ أن النظام الاستيطاني لم يكن يسير بطريقة ديمقراطية ,حيث كان فيه إقصاء الأغلبية السكان الأهالي (الانديجان)من تسيير شؤون الجمهور . [1] –فالمواطن الذي يعاني من الجوع –الجهل والقمع –كان يلجأ إلى الوساطة والرشوة لشراء المناصب ليشغل فيها أو يستعمل تلك الطرق للقضاء مصالحه

وعليه فقد ترسخت تلك السلوكيات لدى النخب ولدى أفراد المجتمع معا.لأنه من الصعب إصلاح الأوضاع الفاسدة التى خلفها الاستعمار في ظل صراع مرير على السلطة عقب الاستقلال مما أدى إلى مضاعفة تلك التناقضات الموروثة عن العهد الاستعماري وهكذا لم يتم وضع الظواهر المرضية الموجودة بل أن السلطة قد استعانت ببعض تلك الظواهر ومنها الفساد السياسي وظفتها لإقامة وبناء الحكم التسلطي الذي أدى إلى إخفاق المشروع الوطني وإضاعة المنشئات التى تحققت خلال الثورة التحريرية.

المديونية الخارجية

يرجع تزايد المديونية الخارجية إلى أسباب كثيرة أهمها انطلاق مشاريع التنمية بعد الاستقلال و التى تطلبت موارد مالية كبيرة وتأثير سياسات الانفتاح الاقتصادي في الخارج مع الثمانيات (والجدول رقم 4)[2]

العام	حجم المديونية	خدمة الدين بالمئة من الصادرات
1980	19.6	37.4
1988	26.4	7.6
1990	37.89	23.4
1994	39.89	55.13
1996	32.61	38.7
2000	35.30	07
2005	14.475	/
2007	4	5.7
2009	2.8	3.1

الجدول(4) تطور المديونية الخارجية

[1] ابو القاسم سعد الله ,الحركة الوطنية الجزائرية ,الجزء الاول –بيروت دار الغرب الاسلامي ,1992,ص22-24.
[2] - ليمام نفس المرجع ص 172

يوضح حجم المديونية بدءا من عام1980-2009مع نسب خدمة الديون ,ويقدم لنا صورة واضحة عن تطور المديونية التى ارتفعت بشكل مستمر حتى بلغت مرحلة الأزمة .والتي بلغت حدها عام 1986 نسبة76.5% من الصادرات لكن رغم ذلك فإن السلطات الجزائرية ظلت متمسكة بفكرة مفادها أن الأزمة هي أزمة ظرفية وليست هيكلية وأنها قادرة على الوفاء بديونه إلى أن وصلت تلك الأزمة إلى دفع الحكومة إلى التوقيع على اتفاقية إعادة الجدولة مع المؤسسات المالية ، الدولية ، لذا جرى إعادة جدولة 4.4 مليار دولار عام 1994 على مدى 16 سنة منها أربع سنوات إعفاء من الدفع ولا يستأنف دفع خدمة الديون الخاصة المبالغ المعاد جدولتها إلا خلال شهر ماي 1998 و هو ما يفسر انخفاض خدمة حجم الديون منذ 1994 حسب ما ظهر الجدول السابق.

في ظل احتكار الدولة للاقتصاد شكلت المديونية احد مصادر الفساد السياسي نتيجة لغياب الرقابة على الأموال المستدانة فقد تم تحويل القروض الخارجية من الأهداف التى كانت موجهة لخدمتها (مشاريع التنمية)لصالح النخب التكنوقراطية البيروقراطية المسيرة والمهيمنة وذلك بتهريب تلك الأموال إلى الخارج في حسابات بنكية خاصة وهذا ما أكده الوزير الأسبق"مراد بن اشنهو"إذ ارتفع حجم الأموال المهربة بطريقة غير شرعية منذ الثمانينات والى غاية التسعينات مبلغ 16.3 مليار دولار .[1]

إذا إن الأموال المخصصة لخدمة المديونية الجزائرية كانت مصدرا أساسيا للفساد السياسي والذي اخذ شكل تهريب الأموال إلى الخارج ووضعها في حسابات بنكية .وبالتالي فان ارتفاع المديونية عقد الثمانينات ومع تحويل الأموال المخصصة لخدمة المديونية الجزائرية كانت دوما مصدرا أسياسيا للفساد .

-ويرى البعض أن الفساد ارتبط بمسألة جدولة الديون الخارجية اذ دخلت في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية واكتشف أن الفساد تمت ممارسته خلال تلك المفاوضات مثلما ما هو جاري في المبادلات التجارية الخارجية .[(1)]وعليه نجد بعض الاتجاهات التحليلية تؤكد على أن سياسة إعادة الجدولة سمحت للجزائر بالحصول على موارد مالية معتبرة (قدرت ب20مليار دولار)

لكن ظل السؤال مطروحا.....من استفاد منها؟

[1] غازي حيدوسي –المرجع السابق ص145.

بالطبع أنها جماعات المصالح والإطراف المرتبطة بأصحاب السلطة تحت غطاء تحرير التجارة الخارجية.

المبحث الثاني

المطلب الأول

تعريف التنمية المحلية:

من أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من برامج ومشروعات التنمية لتطوير الريف استخدمت في إطارها مصطلحات عديدة مثل :

- تنمية المجتمع comunity Developement و التنمية الريفية Rural developement و التنمية الريفية المتكاملة Integrated Rural Developement و التنمية المحلية Local Development و الحقيقة أن تنمية المناطق المحلية قد أطلق عليها في البداية مصطلح " تنمية المجتمع" خاصة في عام 1944 عندها رأت سكرتارية اللّجنة الإستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأحد بتنمية المجتمع واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى مؤتمر كمبردج في عام1948 ، بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال و الظروف المعينة ككل اعتماد على الشراكة و المبادأة المحلية لأبناء المجتمع و في عام 1954 أوصى مؤتمر Ashrid الذي عقد مناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي كما أسهم في تحديد مدلول لها .

و على مستوى الأمم المتحدة و وكالتها المتخصصة ، ثم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع بوصفها وسيلة لرفع مستوى المعيشة ، وتهيئة أسباب الرقي الإجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الإيجابية و مبادراته الذاتية علاوة على الجهود الحكومية

- وقد تزامن مع مفهوم تنمية المجتمع أيضا مفهوم التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الإقتصادي و زيادة إنتاج الزراعي دون اهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الإجتماعية التي تتمثل في التعليم ، الصحة ، السكن و المياه النقية[1]

هـ – تحديث وسائل العمل بالإدارة المحلية و إدخال التكنولوجيا الحديثة كالإعلام الآلي و الانترنيت [2] فالمورد البشري هو غاية التنمية و هو قدرها الأسمى إذ لابد الوصول إليه ، وتحقيق كافة متطلباته و على كل المستويات منها ما هو اجتماعي ، اقتصادي ، و حق المعنوي بتوفير الأمن و السعي إليه ليعيش الفرد حياة كريمة.

---

[11] Glom E .Et AP. adévelopement Local au Service de la G éogrphie France . Bulletin de l'association

[2] عدد السلام ريان ريان " إشكالية التنمية ، ومدى فعالية برامج البلدية للتنمية بولاية الأغواط ، (رسالة الماجستير ، تخصص تهيئة الإقليمية ، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب و العلوم الإنسانية ، بوزريعة ، الجزائر 2005 – 2006) ص 20

المقومات التنظيمية :

هي لابد من وجود نظام إدارة محلية إلى جانب السلطة المركزية و تتمثل مهمّته في إدارة الشؤون المحلية، وعرف الأستاذ صلاح الدين فوزي الإدارة المحلية بأنها " توزيع الوظيفة الإدارية من السلطة المركزية في الدولة و بين الهيئات أخرى مستقلة محلية أو مصلحية تمارس تلك الوظيفة تحت رقابة و إشراف السلطة المركزية فقط ، بل تشاركها هيئات أخرى إقليمية أو مصلحية أو سياسية " وهي كذلك توزيع الوظائف الإدارية في الدولة على السلطات المركزية و على هيئات لا مركزية و تقوم هذه الهيئات الأخيرة مباشرة اختصاصاتها على وجه الإستقلال ولكن تحت وصاية ورقابة المركزية في الدولة [1]

ويقصد بها كذلك الجهاز الإداري في الدولة بشكل يسمح بتعدد أشخاصه على أساس جغرافي يتولى شخص معنوي عام محلي تقديم الخدمات للمواطنين و رعاية مصالحهم في جزء معين من إقليم الدولة[2]

كما تعرف بأنها مخطط ومنظم لمساعدة الأفراد لاكتساب مهارات واتجاهات و مفاهيم مطلوبة لتحقيق مشاركتهم الديمقراطية الواسعة للحل الفعال لمشكلاتهم المحلية لذلك فإن التنمية المحلية هي :

- كل الجهود البشرية المبذولة من أجل إحداث النظام و تحقيق النمو للمواطن والمجتمع
- أنها ليست مجرد خطة أو برنامج مجتمع للنهوض بحياة المواطنين اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا ، بل هي عمل إنساني ومخطط و مرسوم يشمل كل القطاعات ، ويمتد إلى كل أحجامه و كافة المستويات لتحقيق التغيير الإجتماعي المطلوب و اكتشاف الموارد المادية و الإنسانية و توجيهها لتصبح عونا على تحقيق التقدم و الرضا للمجتمع .
- إنها تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال استخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية و تدعيم القيم الدينية.
- إنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع[3]

وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها : عمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الإندماج في حياة الأمة و المساهمة في رقيها بأقصى قدر المستطاع[4]

---

[1] محمد الديداموني محمد عبد العلي، الرقابة السياسية والقضائية على أعمال الإدارة المحلية ، دراسة مقارنة . مصر : دار النهضة العربية ، 2008 ص 28 ،ص29

[2] محمد سليم محمد غزوي، نظرات حول الإدارة المحلية في المملكة الأردنية ، الهاشمية ، عمان : 1994 ص 7

[3] رشاد أحمد عبد اللطيف ، تنمية المجتمع المحلي ، اسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، 2007 ، ص19- 24

[4] نائل عبد الحفيظ العوالمة ، إدارة التنمية ، الأسس ، النظريات ، التطبيقات العلمية ، عمال دار زهران للنشر والتوزيع ، 2009 ص 151

- أن التنمية من خلال قواميس اللغة العربية تعني التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين
- أما تنمية الشيء تعني وجود فعل يؤدي إلى النمو أي أن فيه عنصر التعدد و الفعالية إذا فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة و في حدود فترة زمنية معينة و بالتالي فإن عملية التنمية تشتمل على النمو و التغيير

أما من الناحية الفقهية و الإصطلاحية لمفهوم التنمية يعتبر هذا المفهوم الواسع ويتضمن عدة معاني و مكونات تختلف حسب تخصصات الباحثين و الدارسين في المجال و حسب الأيديولوجيات السائدة في المجتمعات (الرأسمالية ، الإشتراكية .....) إذن لا يعرف تعريف وحيد للتنمية و إنما هناك عدة تعاريف من باحث لآخر و يمكن تعريفها على أنها عملية تعبئة و تنظيم جهود أفراد المجتمع و جماعاته ، و توجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع و تحسين مستوى المعيشة أبناؤه اجتماعيا واقتصاديا ، صحيا و ثقافيا ومقابلة احتياجاته بالانتفاع الكامل لكفاءة الموارد الطبيعية و البشرية و الفنية والمالية المتاحة [1].

إلا أن التنمية تتضمن بعدين رئيسيين هما الشمولية والتكامل يعني ذلك أن نجاح أي تنمية لا يكتفي أن يقتصر على الإهتمام بالجانب الإقتصادي وحده مع إهمال الجوانب الأخرى لحياة القوة .

المفاهيم المرتبطة بالتنمية :

النمو الإقتصادي ، التغيير الإجتماعي ، التطور و التحديث

- التنمية هي الإستراتيجية ذهنية تحمل في طياتها العديد من الأنماط بايجابية التي بدورها تدفع التطور الإجتماعي الذي يرفع مستوى الإقتصادي و ذلك بتأصيل مفهوم التطور في المجتمع ، ما يدفع كل مواطن للعمل و الإستثمار و الإدخار و ردع الفساد ، من ما يحقق هدف التنمية

يعرفها فولات Goulet :

تحرر الإنسان من عبودية الطبيعة والتخلف الإقتصادي ، و من استبداد المؤسسات التقنية و من البناء الطبقي الغير العادل ، ومن الإستغلال السياسي ، ومن الإغتراب الثقافي والنفسي[2]

---

[1] ابراهيم حسين العسل ، تنمية الفكر الإسلامي ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2006 ، ص 25

[2] محمد منير حجاب ، الإعلام و التنمية الشاملة . القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2003 ، ص53

من خلال تعريف نميز أن التنمية هي ذلك التغير الجذري الذي يرفض العديد من المعايير من بينها : تخلي الإنسان على الطبيعة ، وتحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية و الشراكة الحرة والشفافية و و الانتماء الثقافي للوطن

وما يمكن قوله هنا مهما يكن من أمر اختلاف تعد المصطلحات التي استخدمت في إطار الحديث عن التنمية المحلية ، إلا أنها تتفق جميعا على أن التنمية المحلية هي حجز الزاوية في التنمية الوطنية و الشاملة ، وعلى كونها عملية تستهدف الإرتقاء المستمر بمستوى معيشة المواطن المحلية مشاركته الايجابية في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات المحلية

- إن مفهوم التنمية المحلية يعتبر من المفاهيم الحديثة و المتطورة و أصبح كمحرك لتنمية الأقاليم المحلية في مختلف دول العالم المتقدمة وحتى النامية على غرار الجزائر . حيث أن موضوع التنمية المحلية يحتل مركز مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الإجتماعية وبرامج المجتمعات الدولية و الإقليمية و الحركات الاجتماعية ، حيث أنها عملية يمكن من خلالها الإنتقال بالمجتمع من حالة التخلف و الكود إلى وضع التقدم والقوة و السير في طريق النمو و تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين لجهودهم الذاتية و بمساعدة الهيئات الحكومية ، و تعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها و توفير المناخ الملائم لتحقيق التمنية الشاملة
- ولهذا من خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على مفهوم التنمية المحلية ومن ثم معرفة أهدافها وبعد ذلك النظر إلى أهم مقومات إقامة تنمية محلية

تعريف الدكتور(فاروق ذكي) : التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي و جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية ، الإجتماعية ، الثقافية للمجتمعات المحلية و تحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القوي و تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين وهما مساهمة الأهالي بأنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ، و كذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية بطريقة بشأنها تشجيع المبادرة و المساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فعالية [1]

[1] عبد القادر حسين ، الحكم الراشد في الجزائر و اشكالية التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات الاورو متوسلاطية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان 12/11 ص53

الفصل الثاني

الفصل الثاني

المبحث الأول :

المطلب الأول: استراتيجيات مكافحة الفساد

. استراتيجيات مكافحة الفساد

في هذا الإطار الميداني يمكن تصنيف استراتيجيات مكافحة الفساد بطرق مختلفة وهناك استراتيجيات تم تشجيعها على الصعيد العالمي وضعتها المنظمات الدولية لتأخذ بها الدول على المستوى الوطني من خلال إقرار مجموعة من التدابير و الإجراءات وعلى المستوى المحلي ومجالها المواطن وهناك سياسات مجالها الجمهور.

وفي العقد الأخير من القرن الماضي أصبحت الاستراتيجيات الدولية المسهل لكل مبادرة تسعى إلى محاربة الفساد وستوضح ذلك في العناصر التالية:

1. الإستراتيجيات الدولية :

قبل نهاية القرن الماضي أصبحت قضية مكافحة الفساد تهم جميع دول العالم بعد إن زادت قناعة المجتمع الدولي بعالمية ظاهرة الفساد حيث عرف العالم نشاطا مكثفا لمحاربة الفساد إذ اهتمت المؤسسات الدولية و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و منظمات دولية غير حكومية بمسألة مكافحة الفساد وطورت استراتيجيات مختلفة و كثفت مبادرات التعاون فيما بينها .و لعل المقاربات التي طرحها البنك الدولي جعلته يقوم بدور ريادي في اتخاذ الإجراءات ووضعها موضع التنفيذ في مجال الحد من الفساد .فبعد اجتماع مشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1996 أعلن عن عزم المؤسستين على مكافحة الفساد ووضع البنك الدولي خطة تقوم على أربعة أهداف وهي:

1- منع الاحتيال و الفساد في المشاريع التي يشترك البنك في تمويلها .
2- مساعدة الدول الأعضاء بالخبرات إذا ما طلبت المساعدة في حربها ضد الفساد
3- أخذ مسألة الفساد بعين الإعتبار في خطط التنمية التي يضعها البنك بشأن الدول الأعضاء .
4- تأييد البنك و مشاركته في جميع الجهود الدولية لمكافحة الفساد.[1]

1 ليمام نفس المرجع ص244.

و من أجل تحقيق هاته الأهداف شرع البنك الدولي في تشجيع سياسة إصلاحية تمس الكثير من المجالات كتلك المتعلقة بالتدابير الإقتصادية كإلغاء القيود الحكومية و تخفيض القيود التعريفية بالإضافة إلى مجال الوظيفة العامة و إصلاح نظام الأجور في مجال القضاء و الإصلاح القانوني كوضع تشريع فعال و الرقابة الجماعية و دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام و الوكالات غير الحكومية وفي إطار الرقابة المالية والقيام بالمحاسبة و تفعيل تدابير المحاسبة.

2. الاستراتيجيات الوطنية:

الشروع في الإصلاحات يمكن القول أن مختلف المبادرات الدولية في مجال مكافحة الفساد هي محصلة التقييم الذي خضع له الكثير من التجارب المطبقة في عدد كبير من الدول كاتخاذ جملة من التدابير السياسية و القانونية .

و الشروع في إصلاحات إدارية و اقتصادية واسعة في إطار اجتثاث جذور الفساد وكذا تطبيق إجراءات قانونية صارمة للحد من استغلال السلطة واتخاذ إجراءات لتكييف الهيئات الحكومية و تحسين عمل الإدارة و زيادة قدرة الدولة و فعاليتها في ضبط الفساد و المفسدين من خلال تعزيز آليات الرقابة التشريعية (البرلمان) والرقابة القضائية انطبقت دولة القانون و إنشاء مؤسسات ووكالات رسمية لمكافحة الفساد أيضا و تكون سياسات حكومية تؤهل مصالح الأمن لخوض معركة النزاهة ومواجهة الفساد و التعاون مع المنظمات الدولية من خلال تبادل الاستشارات و المعلومات و الخبرات و تكوين الإطراء والاستفادة من حملات التوعية التي تباشرها تلك المنظمات وهي سياسات من شأنها إنجاح مبادرات الإصلاح الداخلي.

3. الإستراتيجيات المحلية:

تبلورت في إطار المقاربات التي تؤكد ضرورة التوجه إلى العمق من خلال وضع سياسة حكومية تتحكم في مخاطر الفساد ومكافحته حيث تؤكد على ضرورة إصلاح الهيئات المركزية والمحلية التي يتعامل معها المواطن من خلال تعزيز مؤسسات الحكم المحلي و فك التعقيدات الإدارية و إشراك المواطن في الرقابة الجماعية .ولقد تطور التوجه بخصوص تكريس الحكم المحلي من خلال دعم استقلال الهيئات المحلية عن السلطة المركزية و اعتماد الانتخابات النزيهة لتعيين أعضاء المجالس المحلية إن هذا التوجه ينبع من وجود احتكاك مباشر بين مؤسسات الحكم المحلي و المواطنين تبرز في الحجم الكبير الذي تقدمه من خدمات إذ تعد معايير الشفافية و

النزاهة الضوابط والأسس التي ينبغي أن تتقيد بها تلك المؤسسات مع الانفتاح على الجمهور و إشراكه في تسييرها.

_ فضيحة بنك الخليفة :

تعد فضيحة بنك الخليفة اكبر قضية فساد غرفتها الأعوام الأخيرة فقد وصفها البعض بفضيحة القرن وآخرون وصفوها بالقضية المالية والقانونية باعتبارها تعكس المعنى الحقيقي للفساد المنظم الذي تداخلت فيه مختلف الأطراف والأبعاد السياسية والمالية و الاقتصادية في ظل غياب القانون و المسؤولية لقد تم كشف الغطاء عن هاته الفضيحة بعدما تمكن المفسدون من نهب المال العام و استطاعوا الإفلات من يد العدالة .

_ انطلق مجمع الخليفة من الصفر ليصل في ظرف ثلاثة أعوام إمبراطورية مالية وتجارية يملكها عبد المؤمن رفيق خليفة و الذي ضم بنكا و شركة طيران و شركة بناء و قناة تلفزيونية و خمسة فروع أخرى .

بدا رجل الأعمال الشاب عبد المؤمن رفيق مشواره بممارسة النشاط الصيدلاني ليؤسس عام 1990 شركة لاستيراد المواد الصيدلانية عندما قرر التخلي عن احتكار التجارة الخارجية و في زمن قياسي في 25 مارس 1998 أسس بنك الخليفة بعدما منح الاعتماد من طرف السلطات المالية المتمثلة في مجلس النقد و القرض و محافظ بنك الجزائر ربح البنك وأصبح يمول فروع أضخم مجمع وطني بعد الشركة الوطنية للنفط (سونطراك) .إذ كان البنك الخاص الوحيد الذي يمنح امتياز الإبداع و فتح أرصدة للخواص حيث امتلك 130 وكالة منتشرة على التراب الوطني .قدرت قيمة أمواله بحوالي 1,5 مليار دولار و 1,5 مليون زبون .برقم أعمال قدره 400 مليون دولار.

فقد أصبح بنك الخليفة الوجهة المفضلة للمؤسسات العمومية كصندوق الضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد .....الخ.التي تسابقت لإيداع أموالها لديه و ذلك بسبب الإغراءات التي كان يقدمها المسؤولين كنسب الفوائد العالية ,و هذا ما جعل خزينة البنك تفيض بالودائع بعدما قامت جل المؤسسات الحكومية من سحب أموالها من البنوك العمومية ووضعها في بنك الخليفة و كانت كافية لتمويل مختلف مشاريعه أي الخليفة أو الفتى الذهبي (Galden bay).[1]

---

1 –Béatrice Peyrani. Rafik;halefa .le calden bay de Ion

في نوفمبر 2002 بدأت بوادر سقوط إمبراطورية الخليفة عندما أقرت لجنة استعلام ثم تشكيلها من طرف وزير المالية و البنك المركزي وجود تجاوزات ارتكبها بنك الخليفة و كذا كشف الحقائق التي كشفتها اللجان السابقة .وكانت أول مراقبة عام 1999 ثبت من خلالها عدم التزام بنك الخليفة بالقانون و أنظمة الصرف المعمول بها و تسجيل الكثير من النقائص في معالجة المعلومات و التسيير ورغم التحذيرات التي وجهت إلى الخليفة من أجل معالجة النقائص و الامتثال بالقانون كونه تمادى في ارتكاب المخالفات لا سيما عدم التصريح بجميع المعاملات و عدم تسجيل مجلس إدارة البنك لحساباته المالية في عامي 2000 و 2001.[1]

. لذلك قرر بنك الجزائر في نوفمبر 2002 اتخاذ جملة من التدابير كان أهمها تجميد العمليات التجارية الخارجية للخليفة و بعد تشكيل فريق التفتيش ثم كشف ثغر مالية ضخمة بالعملة الوطنية و العملات الأجنبية إذ تبين لاحقا أن عبد المؤمن خليفة تسلم الأموال نقدا طبقا للأوامر كان يوجهها إلى المسؤولين في الخزينة الرئيسية للبنك بالرغم من اكتشاف الحقائق التي تفيد أن تعاملات بنك الخليفة تنتقد الشفافية و الوضوح و توسعه الرهيب مشكوك فيه فإن الجهات الرسمية فضلت الالتزام بالصمت , في حين اهتمت الأوساط الفرنسية بمسيرة المجمع و نشاطه خاصة بعدما انتقل للاستثمار في فرنسا حيث كشفت التقارير التي أعدتها مصالح الاستعلام الفرنسية التي نشرتها صحيفة الصحافة في أكتوبر 2002 من عدم شفافية الشراكة والنتائج المالية غير المعلنة بالإضافة إلى العديد من الملاحظات السلبية الأخرى .

كان للمعارضة دور في استنكار ما فعله الفساد الذي قام به رفيق عبد المؤمن خليفة ممثلا في النائب "نوال مآمير" الذي طالب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في مصدر أموال مجمع الخليفة في فرنسا .

. كل ما قامت به الجهات المعنية الجزائرية هو تقرير إلغاء اعتماد بنك الخليفة في ماي 2003 و نقل ملفه إلى العدالة التي باشرت بفتح تحقيقات قضائية ضد عبد المؤمن خليفة الذي كان في حالة فرار ,تم تعيين خبراء لتقييم حجم الخسائر و الاختلاسات التي تمت على مستوى البنك و انتهت التحقيقات في 2006 و التي كشفت من خلالها من قام بتصفية المجمع بالقول بأن الخليفة غير موجود قانونيا لكنه موجودا ماديا ووصفه بالقوقعة الفارغة حيث كلف اقتصاد الدولة 100مليار دينار جزائري أي ما يعادل 1,3 مليار دولار أمريكي وفق تصريح احمد أويحي رئيس الحكومة آنذاك في ظل غياب المدعى عليه و المتهم الرئيسي عبر المؤمن خليفة انطلقت محاكمة بنك الخليفة في جانفي 2008 في محكمة البليدة و استمرت شهرين وسط اهتمام

[1] محمد ليمام ,ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر ,(الأسباب والاثار والاصلاح ,مركز درسات الوحدة العربية ,بيروت ,2011,ص211

إعلامي كبير كونها محاكمة تاريخية لأكبر فضيحة عرفتها الجزائر لأنها كشفت للرأي العام حقيقة ظاهرة الفساد ووصفت بعد عوض وقائعها و الاستماع إلى الضحايا والشهود بأنها قضية فساد و فضيحة سياسية ومالية تتحمل السلطة فيها كامل المسؤولية باعتبارها هي من هيئات لها الجو المناسب وصف الملاحظون محاكمة الخليفة بالمسرحية نظرا إلى أن القضية لم تكيف من طرف العدالة على أنها قضية فساد سياسي .ولأول مرة في تاريخ الجزائر امتثل أعضاء الحكومة أمام المحكمة من بينهم ,مراد مدلسي وزير المالية عبد المجيد تبون وزير السكن والعمران(2001-2002) و أبو جرة سلطاني وزير العمل والحماية الاجتماعية (1999-2001) و محمد ترباش وزير المالية (2002-2003) بوصفهم المسؤولين الرئيسيين عن الفضيحة تمكن الخليفة بعبقريته من رشوة أصحاب السلطة و الكثير من المسؤولين و الوزراء و النواب الذين كانوا يترددون على مكتبه.[2]

. بعد ذلك أصدرت محكمة الجنايات أحكامها في قضية الخزينة الرئيسية لبنك الخليفة وحكم على عبد المؤمن خليفة بالسجن المؤبد الذي كان يقيم كلاجئ في بريطانيا .

وفي المقابل لاحظ المتابعون أن الخليفة كان دوما لعبة من أجنحة السلطة وجماعات المصالح التي كان الوجه الظاهر لها إذ وفرت له الحماية السياسية في حين ضمن لها النشاط و الأمن الاقتصادي فقد ظهرت إمبراطورية الخليفة في فترة المخاض العسير و الأمني وسط مناخ اقتصادي و اجتماعي متأزم وساعدت هاته الظروف على تقوية جماعات النهب تحت ستار الخليفة .

إن الأبطال الحقيقيين في قضية الفساد التي تم تداولها وزراء و قادة عسكريين وولاة وغيرهم رغم تطورهم المباشر في صفقات الفساد يظلون خارج مجال العقاب ويعتقد البعض أن الدولة فوتت فرصة ذهبية في مجال مكافحة الفساد عندما تسامحت مع هؤلاء المسؤولين الفاسدين و تورطهم في فضيحة الخليفة ,في حين يعلم الجميع أن الفساد استثرى في النظام السياسي الفاسد و تجاوز الحدود كلها إلى درجة جعلت البعض يصفه ب (رياضة النخبة)أو (رياضة وطنية) فم يعد الفساد قضية وزير أو موظف سام بل أصبح قضية نظام مع الأسف و أزمة حكم تعيق التنمية الشاملة.

المطلب الثاني: سياسات مواجهة الفساد السياسي في الجزائر

برز الاهتمام بمكافحة الفساد في الجزائر منذ الشروع في بناء مؤسسات الدولة خاصة في المرحلة الأخيرة من ثورة التحرير حيث يذكر بعض المصادر التاريخية أن قضية الفساد طرحت قبل الاستقلال وفي هدا الصدد اقر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه في العاصمة الليبية في طرابلس في نهاية ديسمبر 1959 في المادة 22 الخاصة بهيئة المراقبة المالية : تنشأ لجنة لحسابات الأمة . تختار الحكومة أعضاءها خارج موظفي وزارة المالية وذالك لمهارتهم وقدرتهم . لهده اللجنة سلطة البحث باسم الحكومة في كل مصالح الخزينة التابعة لوزارة المالية وكل الوزارات الأخرى. غير أن اتخاذ إجراءات ضد الفساد لم يحدث إلا بعد مرور عقدين على استقلال البلاد وبالتحديد مطلع الثمانينات فقد بقي على هامش تفكير المسؤولين طوال عهد الحزب الواحد ولم يكن الهدف من إعلان حملة وسمية بعد رحيل بومدين سوى خدمة أغراض سياسية .

كما انه بالرغم من الإصلاحات السياسية المعلنة بعد 1988 وإقرار مبادئ الحكم الديمقراطي إلا أن تلك الاصطلاحات لم تكن شاملة وحد وهو ما أدى إلى استفحال الفساد في الدولة والمجتمع لذالك لا يمكن فهم المبادرات التي اتخذتها السلطة إلا في سياق الظروف السياسة وموازن القوى السائدة .

وسنعرض أهم فاعليتها في النقاط الآتية

السياسات الحكومية :

وضعت الجزائر مجموعة التدابير الردعية لمنع استغلال السلطة والموارد العمومية وذلك ضمن سلسلة من الإجراءات الحكومية والمتمثلة في إنشاء هيئات للرقابة و إصدار التشريعات القانونية و إعلان الحملات الرسمية في سياق مشاريع إصلاح أجهزة الدولة

ومن هاته الهيئات التي وضعتها الحكومة

الهيئة الحكومية للرقابة ضد الفساد وتضمنت:

1- **مجلس المحاسبة** والذي أنشئ بموجب المادة رقم 190 من دستور 1996 . و تم تنصيبه عام 1980 . المجلس هيئة عليا ومن ضمن اختصاصاته ما يلي

1- مراقبة مصالح الدولة و الجماعات المحلية ومختلف أنواع المؤسسات التي تسري عليها قواعد المحاسبة العمومية .

2- مراقبة مصالح المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري والهيئات الخاصة بالتامين والحماية الاجتماعية

3- مراقبة سير الأسهم في المؤسسات والهيئات الخاصة بالتأمين والحماية الاجتماعية واستعمال المساعدات المالية وكذا استعمال الموارد التي يتم الحصول عليها من جراء التبرعات العمومية

4- مراقبة حسن استعمال الموارد و الأموال وتقيم نوعية تسيرها .

5- مراقبة الانضباط في تسيير المالية والميزانية ومراجعة حسابات المحاسبين العموميين وتقدير مدى مسؤولية المحاسب العمومي الشخصية والمالية في حال السرقات أو ضياع الأموال

*وفيما يخص نشاط هذا المجلس فانه ظل غائبا منذ إنشائه حتى مجيء الرئيس.... الذي ساهم في تحريكة حيث تمكن المجلس من إنشاء تقريرين سنويين تضمنتا نشاطه الرقابي.

***التقرير الأول يخص عام 1995 ونشر عام 1997**

*التقرير الثاني 1996 والذي نشر عام 1949 واحتويا كلا التقريرين على مجمل الملفات التي فتحها المجلس والذي شمل العديد من المؤسسات والهيئات وتم من خلاله كشف بعض التجاوزات في المؤسسات العمومية فيما يخص استغلال الموارد المادية والبشرية

وفيما يخص مهامه فإن المجلس لم يهتم بمتابعة قضايا الفساد المطروحة ومراقبة المؤسسات الحكومية ,بل ظل عمله في الرقابة البعدية على تسيير الأموال العمومية وتقديم أرائه بشأن ظرف تسيير المستخدمين في بعض الهيئات ولم تتجاوز صلاحياته عملية الرقابة المالية ذات الشكل القانوني .

وبالرغم من الإمكانات المادية التي أتيحت للمجلس إلا انه لم يصدر سوى تقريرين دون عرض التفاصيل حول التحقيقات الواردة فيهما وقراراته وتوصياته ظلت حبرا على ورق ولم تسجل أي محاكمات بشان قضية فساد واحدة توصل إليها المجلس ولعل كل هذا ما أفقد هذه الهيئة الدستورية مصداقيتها ودورها في الرقابة للحد من الفساد.

2 المرصاد الوطني للرقابة والوقاية من الرشوة

-بعد الحملة الإعلامية التي أعلنها زروال على الرشوة ومختلف أشكال الفساد تقرر إنشاء المرصد الوطني للرقابة والوقاية من الرشوة , من خلال إقرار المرسوم الرئاسي الصادر في 2

جويلية 1996 بهدف المساهمة في إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية والوقاية من الرشوة ومحاربتها[1]

تمثلت مهام المرصد في

-جمع المعلومات اللازمة وتنظيمها والكشف عن وقائع الرشوة والاختلاسات والاستيلاء الغير مشروع على المصالح والمساس بحرية المرشحين لصفقات العمومية .

ويقدم المرصد رأيه إلى السلطات الإدارية بخصوص التدابير الضرورية للوقاية من الوقائع التي تساهم في الرشوة, كما حوله القانون سلطات واسعة بحيث يعتذر مواجهته برفض اطلاعه على المعلومات ويمكنه من التماس مساعدة السلطة القضائية في الحالة التي يطلبها القانون ,كما يلزم القانون المرصد الوطني لمراقبة الرشوة برفع تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية يتضمن حصيلة نشاطه وتعليقاته واقتراحاته وتوصياته

-ضم المرصد 8 أعضاء يشكلون ...للتنسيق إلى جانب رئيس المرصد ,وقد أثار تنظيم المرصد وطريقة عمله بعد مرور 19 شهرا من صدور المرسوم الرئاسي الشكوك حول رغبة السلطة في السماح بوجود مؤسسة قادرة على كبح الفساد .

-لم يبرز المرصد الوطني للرقابة والوقاية من الرشوة نشاطه وتأثيره في الميدان وهو ما دفع كثيرا من المهتمين إلى التساؤل عن دوره , وكما ان عدم نشره للتقارير والتصريحات والنتائج التى توصل اليها أدى ذالك إلى غياب الاتصال وعدم تحقيق الهدف الذي تأسس من أجله وهو التوعية للوقاية من الرشوة وعليه يذهب الكثير من المراقبين أن مسألة مكافحة الفساد ليست في وجود مؤسسات حكومية متداخلة الصلاحيات وتشكوا هي الأخرى من البيروقراطية السلبية بل في مدى توفر الإرادة السياسية.

3- وسيط الجمهورية

إلى جانب تفعيل دور مجلس المحاسبة وإنشاء المرصد الوطني لمحاربة الرشوة ,بادر الرئيس زروال إلى إحداث هيئة وسيط الجمهورية لمواجهة المشكلات التي صارت بنيوية في شتى المرافق العمومية وهو ما انعكس سلبا على علاقتها بالمواطن

تأسس الوسيط بموجب مرسوم رئاسي في مارس 1996 كمؤسسة مستقلة تنظر في القضايا المدنية وتبدي آراءها وتقدم توصيات في إطار الرقابة على عمل الإدارة والأجهزة الحكومية [1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم الرئاسي رقم 96/33

وهي هيئة إدارية ذات طابع إداري تخضع لسلطة وزير المالية ومختصة في التسيير المالي والمحاسبي لمؤسسات الدولة وتم توسيع مجال اختصاصها عام 2008 يشمل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام , ومن مهامه أيضا الاستماع إلى الشكاوى والمراسلات التي يقدمها المواطن ,وبعد حصيلة سنوية لأنشطته يرفع تقرير إلى رئيس الجمهورية بعد ان يقدمه تقيما شاملا لعمل مرافق الدولة مصحوبا باقتراحات لتحسين أدائها وامتد نشاط المجلس الذي ترأسه آنذاك عبد السلام حباشي إلى اغلب ولايات عبر الوطن عبر مندوبي الوسيط الذي انهالت عليه عرائض المواطنين والتي كانت موضوعاتها تعسف الإداريين وتبطئ العمل الإداري وعدم الالتزام بالقانون وامتدت تدخلات الوسيط للنظر في هاته الإشكاليات والوقوف ضد استخدام السلطة الإدارية ضمانا لعدم اللجوء إلى الفساد من خلال قرارات قضائية عدة

–في بداية كل عام يقوم وزير المالية بوضع برنامج عمل المفتشية العامة للمالية ويراعي فيه طلبات الحكومة وطلبات مجلس المحاسبة والمجلس الشعبي الوطني ويتم تحريك عملية التفتيش بعد اختيار موضوع ومجال معينين يجري التحقيق فيهما على ضوء معلومات متوفرة مسبقا

– في عام 2008 أعدت المفتيشية 138 تقرير رقابة ونفذت في العام التالي 103 مهام رقابية شملت الرقابة على التسيير وتدقيق المحاسبة والتحقيقات التى تناولت 28 قطاعا كقطاع الصحة والسكن والفلاحة كما أكدت الكثير من التقارير حول بعض المؤسسات الاقتصادية.

–ساهمت هاته الهيئات في الكشف عن عدد كبير من قضايا الفساد واختلاس المال , لكن يبقى دورها محدود بدا في الحد من الفساد وهذا راجع إلى أن تحديد مهام المفتيشية وتنظيمها هما من صلاحيات السلطة التنفيذية بواسطة مراسيم رئاسية ووزارية كما أن تقريرها بسرية لا تنتشر للجمهور

غير أن وسيط الجمهورية توقف عن العمل و لقي مصير المرصد

ب/ إصدار تشريعات قانونية ضد الفساد

في جانفي صدر أول أمر رئاسي خاص بإشهار الذمة المالية وتم إقراره في ما بعد في قانون مكافحة الفساد المعتمد مؤخرا كإجراء وقائي يلتزم بموجبه موظفوا الدولة التصريح بأملاكهم الشخصية قصد ضمان الشفافية في الحياة العامة والحرص على التقيد بمبدأ النزاهة لمواجهة الإثراء والكسب الغير مشروع باعتباره صورة من صور الفساد

[1]وسيط الجمهورية الجزائر جويلية 1997 ص 104 وما بعدها

يتم التصريح بالأملاك قبل تسليم منصب المسؤولية ثم يجدد التصريح خلال الشهر الذي يعقب انتهاء المهلة أما الأطراف المعينة بالتصريح فتنقسم إلى فئتين

الفئة الأولى : تضم المسؤولين في الهيئات التنفيذية والتشريعية والدبلوماسية والمصرفية وعددهم 13 فئة حسب الوظيفة ويكون تصريحهم حسب الرئيس الأول للمحكمة العليا وتنشر في الجريدة الرسمية خلال الشهرين اللذان يعقبان انتخابهم أو تسليم مهامهم وفي حالة امتناع المعنى عن التصريح ممتلكاته بسقط عضويته الانتخابية أو العزل من المنصب

الفئة الثانية : تضم رؤساء المجالس الشعبية الولائية والبلدية أعضائها و تصريحهم يكون في مقر الجماعات المحلية ويعاقب القانون صاحب كل تصريح غير صحيح حيث تتولى هيئة تدعى لجنة التصريح بالممتلكات وإحالة الملف إلى القضاء , يتضمن التصريح قائمة بجميع المنقولات والعقارات التي يمتلكها هو وأولاده القصر في الجزائر أو خارجها وتقوم اللجنة المذكورة التي يترأسها الرئيس الأول للمحكمة العليا بنشر تقرير سنوي يوجه إلى رئيس الجمهورية يشتمل على ملاحظاتها بشأن كل تطور في الممتلكات إذ لم يقدم الشخص المعني توضيحات بشأنها

-إلا أن الواقع يوضح غير ذالك إذ تظهر عدم فعالية سياسة المحاسبة من خلال الكشف عن الممتلكات ,فاغلب المسؤولين لم يلتزموا بالموعد المحدد قانونا للتصريح بممتلكاتهم وسلم الكثير منهم مهامه وغادر منصبهم بدون أي تصريح قبل توليه المنصب أو بعده لقد شكل تصريح بعض المسؤولين بممتلكاتهم نقاشا كبيرا لدى الرأي العام وأصبح مثيرا للضحك, حيث عجب المواطن لتصريحات الوزير و المسؤول الذي ادعى انه لأي ملك إلا شقة متواضعة . و لا يملك حسابا بنكيا بالعملة الصعبة وليس له محلات تجارية وعلية {فالتصريح البعدي كإجراء رقابي لا يكفي لوضع حد لاستغلال موقع المسؤولية لأغراض نفعية شخصية , فالجميع يدرك أن الأملاك التي تم الحصول عليها بطرق مشبوهة لا ينسبها المالك لنفسه وبفضل توقيعها باسم المقربين له غالبا ما تكون الزوجة أو الأبناء} , ولم تسمع ابدأ مسؤول حوكم بسبب تصريح مزيف لممتلكاته مع أن الأمثلة على المزيفين كثيرة وعليه تحول القانون في النهاية إلى مجرد استمارة إدارية شكلية في ملف صاحب المنصب المعين أو المنتخب , فبالرغم من تصريح الرئيس الأسبق زروال بممتلكاته عند تسلمه مهامه وقيام أعضاء حكومة أويحي وإسماعيل حمداني بالتصريح لكن القانون يظل محدود الأثر حيث انتهت العهدة البرلمانية في ماي 2008 وغادر عشرات المسؤولين مناصبهم دون الامتثال للنصوص القانونية وهو ما يعني عدم نجاعة سياسة التصريح بالممتلكات في الجزائر

ج/ إعلان حملات رسمية للإصلاح الإداري ومكافحة الفساد بعد تزايد الضغوط الداخلية وارتفاع أصوات المعارضة للمطالبة بوضع حد للمرض {الفساد} وبفعل المطالب الخارجية وضغوط الهيئات المالية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان ما دفع النظام السياسي الى سياسة المواجهة المباشرة للفاسدين لذالك سارعت في مطلع التسعينات إلى تشكيل لجان برلمانية للتحقيق في عدد من القضايا ومع مجيء بوضياف عرف موضوع مكافحة الفساد تطورا نوعيا إذ أعلن رئيس المجلس الأعلى للدولة إلى إصلاح الهياكل والأجهزة الإدارية والمالية وتفعيل دور العدالة في عملية محاربة الرشوة

–ضمن الخطط الحكومية الهادفة لمنع الفساد تم منذ عام 1990 تطبيق بعض الإصلاحات الإدارية والتي شملت هيكل وتنظيم الإدارة العامة وقد تزايد الاهتمام الحكومي بهاته الإصلاحات في الأعوام الأخيرة بعد ظهور فشل أو محدودية الإصلاحات السابقة التي لم تحل مشاكل التسيير و البيروقراطية السلبية وفي عهد الرئيس بوتفليقة كان يجري تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجان التي تشكلها آنذاك ومن بينها لجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها التي انحصر عملها في تشخيص مشكلات الأجهزة الحكومية المختلفة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة عملا بمناهج وطرق التسيير الحديثة

ولفهم أسباب الحملات الرسمية المعلنة سابقا ونتائجها لابد من العودة إلى الظروف التي كانت تعيشها البلاد عند إقالة الشاذلي وتوقيف المسار الديمقراطي عام 1992 , لذا يمكن قراءة السياسة الحكومية لمكافحة الفساد خارج الخطاب الرسمي والإعلامي الذي رافقها في الظروف المتأزمة الذي تميز بوجود مؤسسات سياسية غير دستورية وتصاعد موجة العنف المسلح كما هو الشأن في أي نظام غير شرعي وفي ظروف الإنقلابات العسكرية مثل ما يحدث في دول إفريقيا حيث تلجأ السلطة إلى مثل تلك الحملات لعلها تكسب شرعية جديدة أو لتطمئن المعارضة الداخلية إلى مسعاها الانقلابي , والأمر يصدق على الحكومة التي تصل إلى الحكم من خلال التزوير فتباشر إجراءات ضد الفساد عسى أن تثبت للرأي العام أنها وصلت غير الطرق المشروعة

وفيما يخص الإصلاحات الإدارية يبدو أنها شكلية ولا تتعرض لأصل الداء الذي ينخر الإدارة العامة وفي هذا الصدد يرى الأيوبي {أن الفساد الإداري الذي يشكوا منه المواطنون كثيرا ما يكون حلقة متناساة {جرى تناسيها} عمدا في سلسلة جهود الإصلاح ...} فقد يتسامح القادة السياسيون أحيانا في قدر من الفساد باعتباره ضمانا لبعض كبار الموظفين وصمام أمان اجتماعي بالنسبة لصغارهم

-فيما يتعلق باللجان الرسمية التي تم تنصيبها لرسم إستراتيجية وطنية لإصلاح هياكل الدولة ومهامها فقد ساهمت إلى حد ما في تشخيص الواقع المتأزم المؤسسات الدولة وهياكلها المحلية والمركزية ووصفته بدقة واستطاعت تقديم بعض التوصيات الهامة لكن ما لوحظ في التقرير الذي قدمته لجنة إصلاح مهام وهياكل الدولة إهمال مشكلة الفساد عند تشريح الوضع المأساوي للأجهزة الدولة والاكتفاء فقط إلى الإشارة إلى ظاهرة الرشوة ضمن الظواهر المرضية كان ينبغي تخصيص محور مستقل لتحديد طبيعة الفساد وتناول أسبابه والتركيز على ابرز مظاهرة وأثاره باعتباره السرطان الذي تجذر بمؤسسات الدولة

2/ السياسات الغير حكومية

ا/ دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني

بعد فشل الهيئات الرسمية في مجال مكافحة الفساد بالإضافة إلى الإنغلاق السياسي و دوره في وجود المجتمع المدني الذي يعمل عمل السياسي الحزبي إذ أن حل الأحزاب بعد عام 1989 رفعت شعار الإصلاح الذي شكل الموضوع الرئيسي في حمالاتها الانتخابية ومثال عن ذالك حزب جبهة القوى الاشتراكية في انتخابات نوفمبر 2002 رفعت شعار {من اجل حكم محلي صالح } كتعبير منه عن اعتباره أن مواجهة الفساد أولوية كبرى قصد تحسين الرأي العام وتوعية المواطن حول أسباب الرشوة وآثارها والضغط على السلطة كي تبادر في اتخاذ إجراءات في مجال مكافحة الظاهرة خارج الحملات الانتخابية

-من خلال ما سبق يظهر أن دور العمل الحزبي مفقود نظرا لطبيعة العملية السياسية في البلاد ومستوى النشاط الحزبي لذا لا توجد سياسة جزئية تسعى إلى بناء نظام النزاهة وهذا يرجع إلى أن الأحزاب في الجزائر حالها حل بقية الأحزاب السياسية العربية التى تعاني الترهل والبعيدة عن تحقيق هدف الإصلاح

-وفي المقابل يظهر دور المجتمع المدني الجزائري من خلال جمعيتين فقط اهتمتا بمواجهة ظاهرة الرشوة

الأولى أسسها مواطنون ومحامون وصحافيون و ممثلوا مهن حرة في غرب البلاد في فبراير 1997 احدث على عاتقها مهمة إعلام وتوعية الرأي العام وتقديم أراء واقتراحات للمشرع غير أن الجمعية لم تحصل على الاعتماد بعد ان رفضت وزارة الداخلية الترخيص لها بالعمل والنشاط كالنقابات والجمعيات المستقلة أما الجمعية الثانية : وهي الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة أسست في ديسمبر 1999 من قبل عدد من الصحافيين واطر المؤسسات العمومية وهي تعمل

كفرع لمنظمة الشفافية الدولية ترأس الجمعية {جيلالي حجاج},وهي الأخرى لم تحصل على الاعتماد القانوني من قبل السلطات إذا بقي عملها محدودا واقتصر على عقد الندوات الإعلامية والتواصل عبر شبكة الانترنت مع أعضائها والمهتمين بقضية مكافحة الفساد

ب/ – دور وسائل الإعلام :

بعد فتح المجال الإعلامي برز دور وسائل الإعلام على الساحة حيث اهتمت الصحافة الخاصة بمختلف جوانب النشاط والمشكلات الوطنية من خلال المساهمة التي تقدمها الجرائد اليومية خصوصا تلك التي يتجاوز سحبها اليومي 2000نسخة من خلال تغطية ملفات الفساد وتخصيص صفحات للرسائل المفتوحة للمواطنين وكان جريدة le soire d'algerie قد أدت دورا مهما في مجال تحسين الرأي العام من خلال الصفحة الأسبوعية التى خصصها لمناقشة قضايا الفساد , ولكن التشكيك في مصداقية الصحافة المعنوية يثير الكثير من التساؤلات التي تدور حول مصادر الخبر المتعلقة بالفساد إذ أنها لازالت بلا مصادر صادقة للمعلومات لان الأخبار المنشورة في الجرائد الجزائرية عادة ما تكون موجهة من طرف ضد آخر أو قد تكون أخبار عارية من الصحة

فلقد كانت فضيحة الخليفة المثل الواضح لفساد الصحافة المعنوية حيث تنافست الصحف الخاصة من اجل اخذ حصصها من الإعلانات مجمع الخليفة مقابل تلقيها مبالغ مالية ومادية من طرف صاحبها كل ذالك قصد تسويق فساد الخليفة والسكوت عن ممارستها المشبوهة , وهذا إن دل فإنما يدل على انه ليس هناك أي أدنى شك في عدم حيادية الصحف المكتوبة وهو ما أبطل مصدقتيها في نظر الرأي العام واعتبرت وسيلة تساند الفساد ولا تفضحه إلا بإذن دواليب الفساد

–من خلال ما سبق يتضح إن الصحافة في الجزائر مسالة لا تزال بعيدة عن الجدية والوضوح وبالنظر إلى طبيعة الظاهرة يبدو أن الحل لا يتأتى بالوعود وإعلان الحملات وتنصيب الهياكل ووضع التشريعات وإصدار الأحكام , فالكل صار على قناعة بان حملات مكافحة الفساد المعلنة لن تحقق الهدف المنشود مادامت تستعمل كمنصة لتصفية حسابات ا ن أول شرط من شروط نجاح خطط مكافحة الفساد هو

–وجود الإرادة السياسية الفعلية التي تظهر في شكل استراتيجيات وقرارات عملية وتعزيز ما بمختلف القوى الرسمية والأهلية من خلال فرادة المشهد الجزائري وهذا الشرط أصلا مفقود وهو ما عمق بعدم جدية السلطة في مواجهة الفساد وعدم وفائها بالتزاماتها الدولية.

المطلب الثالث_: الإصلاح ضد الفساد السياسي في الجزائر.

. الإصلاح السياسي : البنية السياسية و القانونية.

يتطلب الإصلاح السياسي في المرحلة الأولى تقوية مؤسسات الدولة و إزالة مواطن الخلل فيها بدءا بهرم السلطة ووصولا إلى القاعدة مع تطوير الإدارة السياسية لدى القيادة السياسية و جميع العناصر الفاعلة في الدولة و المجتمع المدني إذ أن الغرض من الإصلاح السياسي هو بناء حكم ديمقراطي صالح , حكم ينشئ بيئة محصنة ضد الفساد و يشجع على تحقيق التنمية في جميع المجالات .

ب . الشرعية و فعالية الدولة:

إذ أن الإصلاح الحقيقي ينطلق من إعادة النظر في البنية التحتية للسلطة السياسية و التي يقصد بها نظام الحكم بالانتقال من الحكم التسلطي إلى الديمقراطي الذي يستمد شرعيته من الشعب و في هذا الإطار ينبغي إعادة النظر في دور الجيش داخل الساحة السياسية حيث يرى " أحمد هيجوا أن الظرف الذي تعيشه الجزائر حاليا يجعل الواقعية تفرض علينا أن لا نتجاهل دور الجيش و مكانته في ..... و أن نتجنب التعتيم عليه ".

و يعلل ذلك بان إعادة النظر في دور الجيش و مكانته في الدولة تتجاوز الجوانب الإدارية لتمس المجال الدستوري " الذي تسكت قواعده الحالية عن ذكر مكانة الجيش ودوره الحقيقي " , و يلاحظ في الوقت نفسه أن الدستور الحالي يسكت عن ذكر الجيش و عن كونه الآن المرجع الوحيد و الحكم مباشرة أو بصفة غير مباشرة في النزاعات و الاختيارات السياسية و على هذا الأساس يفضل أن يتم الاعتراف له بهذه الوظيفة لكن مع تحديدها حتى يتوقف عن التدخل في كل شيء وفي كل وقت .[1]

. إن إعادة تنظيم السلطة التنفيذية كفيلة بتقويتها و كسر منطق احتكار السلطات في يد رئيس الجمهورية و توزيع الصلاحيات وفق أسلوب تقاسم السلطة و من شأن الفصل بين السلطات أن يساير نمط حكم ديمقراطي حقيقي يسمح بتداول السلطة و بصورة سليمة وشرعية السلطة التي هي مصدر قوة وفعالية مختلف المؤسسات الأخرى و لا يمكن تعزيزها إلا بعمل الدولة على :

1 . دعم الاستقرار الجهاز التنفيذي من خلال التفكير في برامج حكومية طويلة المدى .

2 . الانفتاح على المعارضة و إطلاق الحريات الفردية و الجماعية .

[1] محمد الميلي "الجزائر ....الى اين ؟المستقبل العربي ,العدد281سبتمبر2001ص13

3 . إلغاء حالة الطوارئ و تفعيل مبادرات الحوار مع جميع الأطياف السياسية وترك منطق الإقصاء.

4 . بناء التكامل الوطني و تعزيز الهوية الوطنية المشتركة بدون التعرض للتنوع الثقافي أي احترام التعدد و الاختلاف .

5 . تفعيل دور المؤسسات التمثيلية الوطنية و المحلية في التشريع و الرقابة و الإستجابة لحاجات المنتخبين و الدور مرتبط بنزاهة اختيار أعضاء المجالس المنتخبة و استقلالية السلطة التشريعية.

ج . الإصلاح على الصعيد القانوني :

إذ ترتبط فعالية الدولة بنوعية المنظومة القانونية المطبقة و الإصلاح المنشود يتطلب إعادة النظر في التشريع الذي يكرس التسلط و يمنح الحماية للفاسدين في مجال دمقرطة النظام إذ لا يكفي وجود دستور ينص على احترام الحريات بل ينبغي أيضا ضمان الحريات الجماعية و الفردية بواسطة قوانين تضرب الحقوق و تمنع مصادرتها بالرغم من سن قانون مكافحة الفساد و إدخال الكثير من التعديلات على القانون الجزائي و باقي القوانين المتصلة بموضوع إساءة استخدام المنصب العام فلقد كشفت قضايا الفساد في الآونة الأخيرة وجود ثغر كثيرة تشوب المنظومة التشريعية و صارت تشكل العقبات الأساسية لمكافحة الظاهرة .

و أهم تلك العقبات مسالة كبار المسؤولين و الموظفين في الدولة يحد من مساءلتهم أو ملاحقتهم بسبب ما يقترفوه من جرائم و هنا مكمن الخلل فإن كانت جرائم الفساد تقع ضمن نطاق عمل أعضاء جهاز الحكم المحصنين ومن الصعوبة وصول سلطات التحري إليه و هو ما يسمح بحماية الفاسدين و تكون التضحية في العادة بالمسؤولين الصغار و كل هاته المعضلة و سد النقص الحاصل في التشريع لابد من .

1 . **إثراء قانون مكافحة الفساد :** حيث كشفت قراءة أولية قانون مكافحة الفساد أن المشرع الجزائري اكتفى بالترجمة الحرفية للاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد و استخدم مصطلحات مشرقية وكان عليه أن يخضع للغة و الثقافة المحلية هذا ما دفع إلى التفكير من جديد لصياغة جديدة للنصوص ضمن منظومة قانونية متكاملة و مطابقة للخصوصيات الوطنية.[1]

[1] ليمام نفس المرجع ص 268.

ومن منطلق الإستجابة للتطورات التي فرضتها العولمة ينبغي الحديث عن منظومة قانونية في مجال مكافحة الظاهرة بما يتلاءم مع المتغيرات الوطنية و الدولية إذ أن النصوص القانونية الموجودة فعالة فقط في مواجهة الفساد الصغير كرشاوي صغار الموظفين لكنها غير كافية للحد من الفساد الذي تطورت أساليبه وباء من الصعب فك شبكاته الموجودة داخل الوطن وخارجه.

2 . تطوير الإجراءات الجزائية :

من أجل مواكبة النصوص العقابية في مجال مكافحة الفساد و في نظر رجال القانون ينبغي تصحيح العيوب الموجودة في الأطر الإجرائية و لا سيما زيادة كفاءة و مهنية سلطات الملاحقة و التحري لكي تصبح أكثر تخصصا في متابعة قضايا الفساد والعمل على ضمان و العمل على ضمان استقلالية هذه السلطات وفقا لمبدأ حياد جهة التحقيق ونزاهتها .

3 . وضع نظام عقابي صارم و فعال:

يقتضي محاربة الفساد السياسي و تشديد العقاب على جرائم الرشوة ة و اختلاس المال العام إذ يجب أن تكون العقوبات في جرائم الفساد الكبير مشددة و ذات رمزية لزجر أفعال الفساد.

4 . التعجيل بإصلاح قطاع العدالة :

إذ انه تبطل جميع التدابير الخاصة بالحد من الفساد بدون وجود جهاز عدالة مستقل و نزيه إن إصلاح القضاء أمر حتمي و تفرضه ضرورات عدة من بينها معالجة مواطن الخلل التي يعانيها جهاز العدالة ما أفقدته الفعالية و ثقة الجميع لذا يتطلب الأمر إعادة النظر في علاقة السلطة التنفيذية بالقطاع لتحقيق استقلالية العمل القضائي من خلال توفير حد أدنى من الضمانات لمكانة القضاء فيما يخص طرق تعيينهم أو اختيارهم ونقلهم وتحسين ظروفهم , وجميع العاملين في مؤسسة العدالة و العمل على تكوينهم وفق مبادئ النزاهة و الشفافية.

د . إصلاح الإدارة العامة :

و بالنظر للدور الذي تؤديه الأجهزة الإدارية في الدولة والمجتمع و بالنظر إلى مستوى الفساد الذي تعانيه فإن أهم محاور الإصلاح الإداري التي تدفع باتجاه تحقيق مناعة المرافق العامة ضد أشكال الفساد المختلفة تتطلب ما يلي :

1 . تكيف الهياكل الإدارية :

و ذلك من خلال تحديد النظام الإداري المتبع دقيقا من حيث الأهداف و الوسائل و هجر نظام المركزية سواء في التسيير أو المراقبة و ضرورة تطوير الإدارة المحلية من خلال ترقية الجماعات المحلية و ضمان التوازن بين المهام و الوسائل و الإستقلالية و الرقابة و التنوع المحلي و تحديد مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار و هذا ما يتطلب التعجيل ببرنامج لتعديل وتكييف تسيير الشؤون العامة المحلية مع إحداث تغيير بنيوي طويل المدى[1] , ووضع أو تفعيل هيئات للرقابة الإدارية الموجودة شريطة التقيد بمجموعة من المبادئ المتمثلة أساسا في الاستقلالية .

2 . إصلاح الوظيفة العامة :

و ذلك من أجل تحسين أداء الخدمة المدنية ينبغي تطوير الموارد البشرية و استغلالها وفق منهج علمي دقيق سواء تعلق الأمر بتحسين تسيير العاملين أو بإعادة تعبئتهم في إطار هياكل العمل و الإجراءات المحددة و تطوير أدوات و دعامات التسيير والتكوين و استعمالها , و احترام و إدارة الموارد البشرية لمبدأي الشفافية و التنافسية شرطا أساسيا لإنجاح أي مسعى لتطوير الأداء و الحد من سلبيات العمل البيروقراطي .

4 . إصلاح نظام الأجور:

يعد نظام إصلاح الأجور أحد السبل إلى تقليل فرص الفساد الإداري لأنه عندما يحصل الموظفون الحكوميون على رواتب لائقة فإننا نشتري بذلك طبقة عازلة ضد فينبغي إقامة نظام الحوافز المادية قائم على المساواة و عدم المبالغة في التمييز أو التفضيل بين مختلف قطاع الوظيفة العامة و مراعاة التفاوت في الأجور مقارنة بالقطاع الخاص.

هـ . تعزيز الحكم الديمقراطي :

تتحقق فعالية الدولة بوجود نظام سياسي ديمقراطي قوي مستقر بمؤسساته و عناصره , و بعيدا عن الجدل القائم حول العلاقة بين الديمقراطية و الفساد السياسي في ظل تراجع مفعول آليات الحكم الديمقراطي و نمو الفساد الديمقراطيات الغربية ينفي التغير الذي يقود إلى ترسيخ النظام الديمقراطي الصالح هو الخيار الوحيد لمنع الفساد فالأمر يتعلق بإرساء منظومة سياسية تشمل دستورا تعاقديا و تعددية سياسية تسمح بوجود أحزاب ذات برامج حكم للتنافس في ما بينها و

[1] احمد صقر عاشور ,إصلاح الادارة الحكومية ,القاهرة التنظمية العربية للعلوم الادارية 1995.ص45

انتخابات حرة تنافسية ينبثق عنها برلمان يقر بتشكيل حكومات تتناوب عنها الأحزاب الحائزة على ثقة أغلبية الناخبين و يتولى القيام بمهام التشريع و الرقابة و تحتوي تلك المنظومة أيضا على نظام قضائي فعال يعمل جنبا إلى جنب مع السلطتين تشريعية وتنفيذية و ضمن الإحترام الكامل لمبدأ الفصل بين السلطتين و مجتمعا مدنيا فعالا نشيطا و صحافة حرة و حريات عامة تسمح للمواطنين بالتغيير وتضمن لهم حق تشكيل جمعيات غير حكومية .[1]

ولقد بينت تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر المخاطر المترتبة على الانفتاح و ممارسة السياسة بدون مسؤولية و دون التقيد بالقانون و مبادئ الحكم الصالح من طرف السلطة و الطبقة السياسية و كأننا أمام حالة من إفساد الديمقراطية وهذا مالا نجده في الجزائر حيث تم إبطال مفعول منظومة الحكم الديمقراطي كسبيل للخلاص من التسلط و الفساد المطلوب في حالة الديمقراطيات الهشة و هو العمل على ترسيخ منافسة نوعية يخضع فيها الجميع لقواعد اللعبة السياسية المحددة و الإجراءات المتفق عليها و هو ما يعرف بالأمن الإنساني الذي يقابل اللاأمن السياسي .... ولذا فإن منافسة سياسية أكثر مأسسة تساهم في توظيف دعائم الحكم الديمقراطي.

و التغيير المطلوب اليوم هو توسيع المشاركة الشعبية وتجاوز حالة الاغتراب التي تعانيها على صعيد الأفراد و الجماعات و المجتمع و العمل علة بعث المجتمع المدني و تقوية دور المؤسسات الإعلامية و لابد من ضمان حقوق الإنسان خاصة حقوق المرأة و مشاركتها في الحياة العامة لان تهميشها يظل من أهم معيقات الإصلاح السياسي و الاجتماعي .

إذ أن الإقرار بالحكم الديمقراطي يفرض انخراط المرأة في العملية السياسية دون تمييز أو إقصاء " لتحقيق إطلاق الطاقات و القدرات للإنسان رجلا و امرأة لكي يؤدي دورا طبيعيا إنسانيا و حضاريا في سبيل النصوص و التقدم و يشارك بإرادة فعلية في صنع القرارات."

و . الإصلاح الاقتصادي :

إصلاح البنية الاقتصادية تضمن الإصلاح الاقتصادي عدة سياسات و برامج تتلخص فيما يلي:

1- تطوير اقتصاد السوق الجر : فمثلما رأي المفكر سمير أمين " ينبغي العمل على تطوير اقتصاد السوق و لا أقول الاقتصادي الرأسمالي فالرأسمالية ليست نظام تنمية

[1] ليمام المرجع السابق ص 271.

فالسوق مفهوم يفترض في حد ذاته المنافسة بينما رأس المال هو واقع قائم على الاحتكار (أي عكس المنافسة) من قبل هؤلاء الذين ينفردون في ملكية المشروعات".[1]

و في هذا الإطار و تكملة للإصلاحات التي باشرتها الدولة قصد الإنتقال من الاقتصاد الموجه تظهر الحاجة الملحة في إعادة النظر في عملية التحرير و الخصخصة و تصحيح الإختلالات الموجودة و الإلتزام بالشفافية سواء أثناء عرض المؤسسات الاقتصادية العمومية للبيع أو في إجراءات المناقصة الوطنية أو الدولية.

إضافة إلى الإصلاحات السياسية و الإدارية المذكورة يمكن الحد من الفساد بتطوير اقتصاد حر تنافسي و ذلك من خلال:

1- تحرير أسعار الصرف و تحقيق الانضباط النقدي و تصحيح هياكل الأسعار .
2- تحرير التجارة و الاستثمار و حركة عوامل الإنتاج.
3- إعادة هيكلة وظائف و ادوار الدولة ذات المضامين الاقتصادية لمنع قيام الاحتكار الخاص و في توزيع الدخل و زيادة المرافق الأساسية (العمالة و الأسواق الخارجية و التعليم).
4- إصلاح النظام الجبائي بإقرار مجموعة من التدابير التي تسمح بتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي و الشفافية في جميع العمليات الجبائية.

2 . تحقيق التنمية الاقتصادية :

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يخلق فرص و إمكانات التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و أن أسباب النمو التي بدورها تدفع إلى تحقيق التغيير من نمط الإقتصاد الريعي إلى نمط الإنتاجي .أي ليس كما تصور أغلب دارسي البلدان النفطية الدولية من أن وضع دول رصد التخصيصات لن يتغير حتى تصد أخر قطرة من النفط و عليه فإن تحقيق نظام ديمقراطي و اقتصاد سوق تنافسي من شأنه أن يغير طبيعة الدولة و طبيعة الاقتصاد معا لذا ينبغي تطوير قطاعات اقتصادية خارج النفط أي باستغلال الزراعة و السياحة و الصناعة و هذا يفرض التفكير في إستراتيجية وطنية شاملة تضع ضمن أولويتها تحريك عجلة التنمية من خلال الإستغلال الأمثل للثروات التي تتوفر عليها البلاد و تطوير القطاع العام إلى جانب تطوير القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي لكن تجدر الإشارة إلى أن تجسيد

[1] سمير امين –نفس المرجع ,ص43

السياسات التنموية مرهون بمدى إحداث نهضة علمية تواكب التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا و التقنية الرقمية المتطورة .

ز- **الإصلاح الاجتماعي** : إصلاح البنية الاجتماعية و الاقتصادية .

الجانب الأهم في قضية الإصلاح الشامل للحد من الفساد هو تحسين الظروف الاجتماعية للفرد الجزائري بما يسمح له بالمشاركة في المجهود الحكومي لإعادة بناء الدولة و الاقتصاد و القضية المحورية الأخرى و التي لا يمكن بدونها استئصال مختلف الظواهر المرضية في المجتمع هي مسألة الوعي الذاتي و الجماعي للإصلاح .

وعليه فلا بد من تطوير قدرات الأفراد باعتبارهم أداة التنمية و غايتها ضمن سياسة شاملة تهدف إلى :

1 - تحقيق العدالة الاجتماعية و التنمية الإنسانية :

حيث تتجسد العدالة من خلال المساواة و تكافؤ الفرص في الحقوق الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و إقامة نظام اقتصادي يهدف إلى دفع مستوى المعيشة لدى مختلف المواطنين و الحد من التفاوت بين الطبقات و الجماعات و ردم الفجوات العميقة بين الأقلية المؤثرة والأغلبية الفقيرة المسحوقة وهذا لا يكون إلا بإقامة عدالة و لتحقيق العدالة ينبغي على الدولة أن تنفذ بمشاركة المجتمع المدني سياسات تعيد بمقتضاها توزيع الخدمات و الموارد بشكل عادل على مختلف المناطق الدولة و مختلف شرائح المجتمع .

لكي تحقق التنمية الإنسانية لابد أن تقوم على قاعدة مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية في عملية التغير بهدف تحقيق العدالة الإجتماعية و الإنصاف في توزيع الثروة الوطنية و تجاوز حالة الإغتراب.[1]

2 - الإصلاح التربوي :

يعتبر الإصلاح التربوي من أهم ميادين التنمية الإنسانية التي تساهم في كبح الفساد فقطاع التعليم الذي يجب أن يعاد الإعتبار إليه ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية فزيادة على ضرورة إصلاح نسق التعليم ومواجهة الكثير من النقائص التي يعانيها و ينبغي إعطاء الأولوية لتحسين نوعية التعليم في المراحل كلها و تطوير هذا القطاع من خلال إيجاد وسائل داخل جميع أطوار

[1] ليمام حليم نفس المرجع السابق ص270.

التعليم تكفل ترقية التعليم بما يؤدي إلى تبلور مسار للحداثة والتميز و الإبداع كمدخل للإمساك بناصية المعرفة و التكنولوجيا المتطورة .

و لكي يؤدي التعليم دوره في التنمية الشاملة و يكون واحدا من أركان إستراتيجية الإصلاح لمكافحة الفساد و يجب التخلص من أساليب التعليم التقليدية التي لا تشجع على النقد و الإبتكار بل تكرس التسلط واستبدالها . بمناهج جديدة تقوم على أساس العقل و الإبداع و الحوار .فإن التغيير المطلوب في المنظومة التعليمية هو ذلك الذي يحقق جودة التعليم و يساهم في إصلاح العقليات و ترسيخ قيم الحرية و النزاهة و هذا يقع على عاتق المؤسسات التعليمية مهمة تبصير الأفراد بمخاطر الممارسات الغير مشروعة و أهمية مشاركة المواطنين في مكافحتها .

3 – إحداث انقلابات في وعي الأفراد :

لن يكون لتغير الهياكل و القوانين و البرامج اثر في كبح الفساد إذا لم يحدث تغير في الذهنيات , لان معالجة ثقافة الفساد تقتضي تغيير نظرة الأفراد إلى الظاهرة و إرساء مبادئ التنافس الصالح بين القوى السياسية والتكافؤ و المسؤولية و الشفافية من خلال إعطاء المؤسسات التعليمية و الجامعية و مراكز البحث مكانتها في نوعية الرأي العام بشأن أسباب الفساد و أثاره و التحسيس بأهمية المشاركة في الحياة العامة للحد من هذه الظاهرة السلبية.[1]

يرى الكاتب أسامة عد الرحمن أن التغير على الصعيد الفردي ضروري لكن ليس معنى ذلك أن إصلاح الذات ليس مطلبا أساسيا فكل من يحاول الإصلاح أو يتخذ إليه سبيلا لابد أن يبدأ ذاته بذاته , و لكي يتجاوز إصلاح الذات إلى إصلاح المحيط الضيق إلى أن لم يكن بالإمكان تجاوزه لإصلاح المحيط الأوسع و رغم كل ذلك يبدوا أن إصلاح الذات مطلوب لضرب المثل و إن لزم الصمت . و ربما لو اتخذ كل فرد من المجتمع قادر على ضرب ذلك المثل لرجحت كفة الإصلاح على الفساد و لكن ذلك يقتضي مبادرات ذاتية و إن لم يجمعها إطار فإن إصلاح الذات يجمعها.

. الرقابة ضد الفساد السياسي :

تقوم إستراتيجية الرقابة على الفساد السياسي أو ما يعرف بضبط الفساد . (cantralafcarruption) على الأدوار التي تؤديها مؤسسات الدولة و مختلف عناصر المجتمع المدني ضمن عملية الرقابة الدائمة على جميع العناصر و على الأنشطة و بما أن الرقابة و المساءلة من صلب الحكم الديمقراطي فان الأمر يتطلب تعزيز و مساءلتهما و تهيئة

[1] نفس المرجع السابق ص279

عوامل فعاليتها زيادة تقوية المؤسسات الثلاثة التنفيذية و البرلمانية و القضائية و تفعيل التنظيمات السياسية و جميع تنظيمات المجتمع المدني و توجيه جهودها في مكافحة الفساد ينبغي رسم سياسة وطنية للرقابة يشترك في إعدادها و تنفيذها الأطراف جميعا في جهود جماعية و فردية و تتشكل من جميع آليات الحكم و الممارسة الديمقراطية كما تستحضر التجارب و الجهود الدولية في مجال الرقابة على الفساد و تتلخص جوانب هاته الإستراتيجية لا فيما يلي :

1- تعزيز و تفعيل آليات المساءلة و المحاسبة الأفقية (Accauntabiliy) :

أي مختلف الهيئات الرقابية الحكومية و تقوية دور المجالس التمثيلية المختلفة .

2- المساءلة العمودية verti calaccountability): تدعم الرقابة الأفقية و تقوم على دور المشاركة السياسية في تنكين المواطنين من محاسبة المنتخبين بواسطة التصويت الحر و مساءلة المسؤولين مباشرة على أدائهم أي الرقابة من الأسفل و إلى تقوم على دور المجتمع المدني و الأحزاب.[1]

3- الإفصاح عن المعلومات والحق في المعرفة من أسس المساءلة وعليه من الضروري تم تشريع بشأن حرية تدفق المعلومة

4- إقامة التحالف بين مختلف المؤسسات الحكومية و تنظيمات المجتمع المدني للتعاون في مجال الرقابة من شأنه وجود قضاء مستقل و منظمات حرة وفاعلة لإفراز جهود مشتركة ومن شأن وجود قضاء مستقل و منظمات حرة مساعدة تصب في نطاق الحد من استغلال المناصب

5- إشراك مراكز البحث العلمية و الأكادمية و إعطاؤها دورا رياديا في مجال دراسة الفساد وتصور الحلول و العمل على الإستفادة من الجامعات ووكالات البحث وقائمة لكثير من دول العالم والتعاون معها

6- التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد بالإتفاقيات الدولية ضد الفساد من خلال تضمين التشريع الوطني نصوص تلك الإتفاقية

7- على الصعيد الإقليمي : يعتبر تأسيس المنظمة العربية لمكافحة الفساد عام 2004 خطوة مهمة في مجال تطوير تعاون العربي المشترك حيث سعت المنظمة إلى تهيئة الوعي بأهمية مواجهة الفساد وتعزيز الحكم الصالح كما ينبغي تثمين جهود المنظمة من خلال فتح مكتب لها في الجزائر و التفكير في وضع استراتيجية عربية للحد من الفساد

[1] محمد ليمام ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الاسباب والاثار والاصلاح بيروت مركز درسات الوحدة العربية ,ص380

8- التفكير في إنشاء وكالة مغاربية تشترك فيها المؤسسات الحكومية ومنظمات مكافحة الفساد غير حكومية و تعمل على وضع اتفاقية لتجديد الجهد الجماعي الرامي إلى الإصلاح والوقاية من الفساد.

الخاتمة

الخاتمة:

ختاما ومن خلال ما تم معالجته في هاته الدراسة لاحظنا أن الفساد السياسي من الظواهر الأكثر خطورة على المجتمعات و الدولة على كل الجوانب و الجزائر كغيرها من الدول لم تسلم من هاته الظاهرة ومشاكلها و التي أصبحت تؤثر على كل محاولات الإصلاح و التنمية.

و من خلال سعيينا للإجابة على إشكالية الدراسة و التي تدور حول مدى تأثير الفساد على التنمية المحلية في الجزائر توصلنا إلى النتائج الآتية :

- اختلاف الباحثون في تحديد مفهوم الفساد السياسي نظرا لتعقده و تشابكه و اتضح ذلك من خلال المفاهيم المختلفة في أخذ العباد عدة مستويات و أبعاد كالبعد السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي و القانوني و الثقافي و لعل التعريف الذيجمع بين مختلف المفاهيم و هو مجمل الإنحرافات المالية و مخالفات القواعد و الأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي و المؤسسات السياسية في الدولة
- التنمية المحلية : تعدد الكتابات و التعاريف حول مفهوم التنمية المحلية نتيجة تطور المفهوم و التي عرفت على أنها عملية تهدف إلى تحسين المجتمعات المحلية على كافة الأصعدة الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و ذلك بتوفيرمجموعة من المقومات حتى تحقق الأهداق المطلوبة.
- الفساد السياسي ظاهرة خطيرة إذ تعتبر أحد المعوقات الرئيسية لتجسيد مسيرة التنمية المحلية في الجزائر حيث أضحت هذه الأخيرة وسط مناسب لتنامي و انتشار الأشكال المتعددة للفساد والتي جعلت الجزائر نموذجا للفساد مخلفا العديد من الآثار السلبية و في كل المجالات إذ أصبح يهدد الكيان السياسي و الاقتصادي و الإجتماعي خاصة لعرقلة المشاريع التنموية و ذلك باستنزاف الموارد المخصصة للنهوض بها حيث بقيت مرهونة تحت طائلة الأشكال المختلفة للفساد السياسي
- التنمية المحلية هدف تسعى الجزائر إلى تحقيقه إلا أن ظاهرة الفساد السياسي حالت دون ذلك من خلال إعاقة المشاريع التنموية و ذلك باستنزاف الأموال العمومية و نهبها عن طريق الإختلاس و الرشوة و بالتالي عرقلة مسيرة التنمية المحلية و للخروج من هاته المعضلة انتهجت الجزائر العديد من الإستراتيجيات لمكافحة الفساد السياسي و الحد منه بهدف تنظيم مجلات معينة سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية و ذلك عن طريق وضع مجموعة من التدابير و الإجراءات الحكومية و المتمثلة في إنشاء هيئات للرقابة و إصدار تشريعات قانونية و إعلان حملات رسمية في سياق مشاريع إصلاح أجهزة الدولة كما لا تغفل عن دورالسياسات الغير حكومية (الأحزاب السياسية ، المجتمع المدني ، وسائل الإعلام)

- الآليات التي رصدتها الجزائر لمكافحة الفساد و الوقاية منه إلا أن أداءها يبقى ضعيفا و تظل عديمة الجدوى و تفتقر للكفاءة و الفعالية وتحتاج إلى تطوير من خلال ضمان استقلالية أجهزة مكافحة الفساد ما يضمن حيادهامع الفساد في الجزائر يقتضي إرادة حقيقية و شفافية في التسيير من أجل التقليل منه و القضاء عليه لأن غياب الشفافية و القيم في الجزائر أدى إلى انتشار الواسع للفساد الأمر الذي يستدعي ارساء مبادئ الحكم الراشدمن شفافية ومساءلة و تحالف كل الأجهزة و المؤسسات و السلطات في الدولة بما شملته من أجهزة حكومية و رقابية و قطاع خاص و مجتمع مدني فعال لمكافحة ظاهرة الفساد.
- نجاح التنمية المحلية يتوقفبالأساس على التخلص من المظاهر المختلفة للفساد و الحد من التدخلات بمختلف أنواعها و على جميع الأصعدة من خلال النتائج المتوصل إليها وجب علينا البحث عن سبل أخرى لمكافحة ظاهرة الفساد السياسي لتحقيق التنمية المحلية و بالتالي يمكن تقديم جملة التوصيات و المتمثلة في :

1- العمل على إرساء و ترسيخ حكم راشد حقيقي و هذا ما على النظام الجزائري القيام به و ذلك من خلال منح فرص أكبر للمشاركة الشعبية الواسعة وضع البرامج و السياسات الإصلاحية التي تؤدي إلى توسيع تنموي محلي، بالإضافة إلى تضييق الهوة بين الحاكم و المحكومين و كسب ثقة الفرد في النخب السياسية ومؤسسات الدولة و جعلهم عنصرا أفعالا في مكافحة الفساد.

2- الإبتعاد عن الإقتصاد الريعي و العمل على بناء اقتصاد يرتكز على الفعالية و الكفاءة الإنتاجية و التنويع في المداخيل من خلال تطوير المجال الصناعي و تشجيع المؤسسات و تطوير القطاع الزراعي و وضع استراتيجيات كفيلة بالنهوض بقطاع السياحة و استغلال الطاقات البديلة بدلا من الإعتماد على النمط الإقتصادي التقليدي الذي يستنزف الطاقات الغير متجددة و الذي يوسع المجال ممارسة الفساد.

3- تظافر الجهود كل السلطات المجتمع المدني للأحزاب السياسية ، الإعلام و القطاع الخاص و حتى المواطن لمكافحة الظاهرة باعتبار المواطن له دور كبيرا في ذلك و لبلوغ ذلك على الفرد مكافحة غرائزه الذميمة من حب الطبع النهب و الوصول إلى مراده بأنه طريقة لأن هذا يساهم بشكل كبير في مكافحة الظاهرة

4- إعادة النظر في المنظومة التربوية ورفع المستوى العلمي.

قائمة المراجع و الجداول

1- المراجع:

. عبدوا مصطفى ,تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة حالة الجزائر في 1995-2006مذكرة ماجستير (جامعة باتنة ,كلية الحقوق والعلوم السياسية ,2008) ص.26

. موسى بودهان , النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر (د,م,ن:2009) ,ص.14.

. صلاح الدين فهمي محمود , الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ،(الرياض :المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ,1994) ,ص.38.

. الوزاني كنزة , أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر "مذكرة ماستر في العلوم السياسية ".

. جامعة جيلاني بونعامة خميس مليانة ,كلية الحقوق و العلوم السياسية ,2013-2015 .

. بوسعيد رشيد ,تطوير الأداء المؤسساتي لآليات مكافحة الفساد السياسي في الجزائر "مذكرة ماستر في العلوم السياسية .جامعة ورقلة ,كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013-2014.

. عنتر مرزوق و عبدو مصطفى ,معضلة الفساد في الجزائر :دراسة في جذور الأسباب و الحلول (الجزائر:دار حبيطلي ,2009) ص.64.

. أحمد محمود نهار أبوسليم مكافحة الفساد (الأردن ,عمان: دار الفكر ,2010),ص.19. منتدى الجلفة.

. وارث محمد , " الفساد وأثره على الفقر حالة الجزائر " دفاتر السياسة والقانون ,ع.8 جانفي (2013) ,ص.89.

. شويح بن عثمان , دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية,دراسة حالة البلدية , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ,كلية الحقوق والعلوم السياسية ,2010-2011.

. كمال بودانة شعباني ,أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية , دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم و عمل ,جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية , 2013-2014.

. عكاشة نوال أثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر ,دراسة حالة بلدية عين بويحيى , مذكرة مقدمة نيل شهادة ما ستر في العلوم السياسية , جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة , كلية الحقوق و العلوم السياسية , تخصص رسم السياسات العامة ,جوان 2013.

. جعفري نعيمة , التقسيمات الإدارية و أثرها على الجماعات الإقليمية (البلديات) في الجزائر . جامعة سعيدة كلية الحقوق و العلوم السياسية.

. وارث محمد , الفساد و أثره على الفقر : إشارة إلى حالة الجزائر , جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر, دفاتر السياسة والقانون العدد 8 جانفي 2013.

2- قائمة الجداول

- جدول رقم 01 : أنواع الفساد من حيث النطاق، المستوى والشكل ... ...ص 32
- جدول رقم 02 : رؤساء الحكومات منذ عام 1988 إلى 2010.....ص (48-49)
- جدول رقم 03 : نسبة المحروقات من الصادرات .....ص 55
- جدول رقم 04 : تطور المديونية الخارجية.....ص (65 – 66)

الفهرس

مقدمة ص06

الفصل الأول الإطار النظري و المفاهيمي للفساد السياسي والتنمية المحلية... ص13

المبحث الأول : ماهية الفساد السياسي..... ص14

المطلب الأول : تعريف الفساد السياسي و أنواعه ص14

- **المطلب الثاني** : الفساد السياسي في الجزائر ص19
- **المطلب الثالث** : أنواع الفساد السياسي في الجزائر..... ص 21
- **المطلب الرابع** : أسباب الفساد السياسي في الجزائر..... ص30

الفصل الثاني : ص53

المبحث الأول : استراتيجيات مكافحة الفساد في الجزائر ص54

- **المطلب الأول** : استراتيجيات مكافحة الفساد..... ص54
- **المطلب الثاني** : سياسات مواجهة الفساد..... ص59
- **المبحث الثالث** : الإصلاح ضد الفساد السياسي في الجزائر..... ص67

الخاتمة :..... ص77

قائمة المصادر والجداول : ..... ص 80-81

فهرس: .....ص 82